OPEN ACCESS
Received: 09 -10 -2025
Accepted: 12- 01-2026

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The "Unusual" in *Al-Jana ad-Dani fi Huruf al-Ma'ani*: A Grammatical Study

Dr. Khawlah Bint Suleiman Al-Harbi *

ksalhrbiy@imamu.edu.sa

Abstract

This study investigates the grammatical ruling known as *al-gharib* 'the unusual' as employed by al-Muradi in his work *Al-Jana ad-Dani fi Huruf al-Ma'ani*. Situated within the field of grammatical heritage studies, the research aims to examine cases labeled as *gharib* in order to uncover their underlying judgments, functions, and interpretive purposes, particularly given that such rulings are often cited in classical grammatical works without justification. The study analyzes eight grammatical issues in which al-Muradi explicitly applied this ruling, addressing shifts in word class, semantic functions of particles, syntactic parsing, and disputed usages of key grammatical elements. Through close reading and analysis, the research clarifies the dimensions of "unusualness" in these cases, reveals their analytical value, and explains their intended grammatical implications. The findings indicate that al-Muradi occasionally restates his views on certain issues to clarify methodological aims, while in many instances he applies the label *al-gharib* without explicating its rationale. The study concludes that examining such rulings contributes to a deeper understanding of grammatical reasoning in classical Arabic scholarship and highlights the need to reassess inherited grammatical judgments through systematic analysis.

Keywords: Particles of Meaning, The Ruling of the Unusual, Grammatical Parsing, Attached Pronoun, Purposes and Analytical Paths.

* Assistant Professor of Syntax and Morphology, Department of Syntax, Morphology, and Philology, College of Arabic Language, Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Harbi, K. B. S. (2026). The "Unusual" in *Al-Jana ad-Dani fi Huruf al-Ma'ani*: A Grammatical Study, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *8*(1): 434 -465. https://doi.org/10.53286/a316v280

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2025/10/09م
تاريخ القبول: 2026/01/12م

الغريب في الجنى الداني في حروف المعاني: دراسة نحوية

د. خولة بنت سليمان الحربي*
ksalhrbiy@imamu.edu.sa

ملخص:

يدور هذا البحث حول حكم نحوي، وهو (الغريب)، في أحد كتب حروف المعاني وهو (الجنى الداني في حروف المعاني) للمرادي، ويعد (الغريب) ظاهرة من ظواهر التراث النحوي التي تستحق الدراسة والنظر فيها والوقوف عليها؛ لاستخراج الأحكام وتعليلها، ولا سيّما أنّ حكم الغريب كان يذكر غالبا في كتب النحو دون تعليل له، وقد تم توضيح وجه الغرابة فيه وتجلية غواشيه وإظهار فوائده وفرائده والوقوف على أغراضه ومراصده، مع شرح ما استبهم من مقاصده، وقد تناول البحث ثمان مسائل حكم فيها المرادي بالغرابة في كتابه (الجنى الداني) وهي: خروج (مهما) عن الاسمية إلى الحرفية. إفادة (قد) التكثير. إعراب الضمير المتصل في (عساك). توجيه الرفع في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ). القول بزيادة (إلَّا). مجيء (إلَّا) بمعنى (بعد). نوع (إيَّا) في (إيَّاك) وأخواته. 8- مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ) وقد توصل البحث إلى أن المرادي قد يذكر، في بعض مسائل الغريب، رأيه في الجنى الداني ويكرره في توضيح المقاصد والمسالك كما في مسألة مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ). وكان المرادي كثيرا ما يطلق حكم (الغريب) في نهاية كلامه دون أن يعلل وجه الغرابة.

الكلمات المفتاحية: حروف المعاني، حكم الغريب، الإعراب، الضمير المتصل، المقاصد والمسالك.

* أستاذ النحو والصرف المساعد، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: الحربي، خ. س. (2026). الغريب في الجنى الداني في حروف المعاني: دراسة نحوية، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *8*(1): 434- 465 https://doi.org/10.53286/a316v280

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة

إن ظاهرة الحكم بالغريب من ظواهر التراث النحوي، وهذا البحث الذي هو بعنوان (الغريب في الجنى الداني في حروف المعاني دراسة نحوية) يعد فريدا في بابه حيث لم يسبق البحث عن الغريب في الجنى الداني.

وبعد أن جمعت الآراء الموصوفة بالغرابة وتأصيلها من مصادرها الأصلية، كنت أضع عنوانا مناسبا للمسألة مرقمة، وجعلتها مرتبة بحسب ورودها في الجنى الداني، ثم أتلوه بنص المرادي الذي صرح فيه بالغريب، ثم أنتقل إلى دراسة المسألة بتمهيد للمسألة يتضمن رأي المرادي، ثم أتناول الآراء والمذاهب الأخرى في المسألة بالتوضيح والمناقشة والتوثيق مع ذكر الاعتراضات والموافقات والمتابعات والاستدراكات، وأتبع ذلك ببيان موقف المرادي من المسألة وشرح وجه الغرابة الذي حكم به على المسألة، وأختم المسألة بذكر ما أراه صوابا.

ومن دوافعي لهذا البحث هو أن المرادي كان يحكم في الجنى الداني بالغريب دون تعليل لوجه الغرابة، وقد يكون هذا الحكم مقبولا عن الآخرين.

وبعد البحث والتنقيب في فهارس المجلات العلمية ووسائل التواصل والشبكة العنكبوتية لم أعثر على بحث تحدث عن الغريب في الجنى الداني، وكل ما كتب كان عن الغريب عامة أو الغريب في مغني اللبيب، وهي:

1- بحث بعنوان: مصطلح الغريب في النحو عند ابن هشام الأنصاري دراسة تحليلية موازنة، د/ أحمد عبد الله حمود العاني، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الأنبار، المجلد (4) 1445هـ- 2024م.

2- بحث بعنوان: النحو الغريب في مغني اللبيب، د/ علي أبو طالب أستاذ اللغويات بجامعة الأزهر.

3- بحث بعنوان: الغريب في النحو دراسة في البنية والقواعد والأقوال، د/ محمد ناصر الشهري بمجلة العلوم العربية العدد الرابع عشر محرم 1431هـ

4- بحث بعنوان: النقد النحوي عند المرادي المرفوعات من الأسماء أنموذجا، د/ أسيل عبد الحسين حميدي، حسين عليوي حسين، مجلة العلوم الإنسانية بكلية التربية للعلوم الإنسانية، المجلد (25) العدد الثاني حزيران 2008م.

5- رسالة ماجستير بعنوان: جهود المرادي وآراؤه النحوية، صفية بنت علي بن عايد المحمادي 1424هـ- 3004م.

وهذه البحوث لم تبحث عن موضوع (الغريب في الجنى الداني) وهي بعيدة عن موضوع بحثي؛ فجميع المسائل التي تناولتها في بحثي لم تذكر في البحوث السابقة.

وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وثمانية مباحث تعقبها النتائج وثبت المصادر وفهرس الموضوعات،

وجاءت المباحث الثمانية على النحو الآتي:

1- خروج (مهما) عن الاسمية إلى الحرفية.

2- إفادة (قد) التكثير.

3- إعراب الضمير المتصل في (عساك).

4- توجيه الرفع في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ).

5- القول بزيادة (إلَّا).

6- مجيء (إلَّا) بمعنى (بعد).

7- نوع (إيَّا) في (إيَّاك) وأخواته.

8- مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ).

التمهيد:

ترجمة موجزة للمرادي

هو بدر الدين، الحسن بن قاسم بن عبد الله علي بن علي المرادي المصري، مفسر نحوي لغوي فقيه بارع، يعرف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه واسمها زهراء، ولد بمصر واشتهر بالمغرب (ابن العماد، ع. (1986: 160/6؛ ابن حجر العسقلاني، 1976: 22/2؛ السيوطي، 1967: 230/1؛ حاجي خليفة، 2021، ص 53، 406، 607، 648، 10131، 1774؛ السيوطي، د.ت: 1/ 517، الزركلي، 2002: 211/2، الباباني، 1955: 1/ 286).

ومن شيوخه: أخذ المرادي العلوم العربية والإسلامية عَن كوكبة من العلماء مثل:

أبي عبد الله الطنجي، والسراج الدمنهوري عمر بن محمد بن علي سراج الدين الشافعي المصري ت 752 هـ، وأبي زكرياء الغماري، وأبي حيان الأندلسي أثير الدين ت 745هـ، والفقه عن الشرف المقيلي المالكي، والأصول عن الشيخ شمس الدين بن اللبان ت 749هـ، وأتقن العربية والقراءات على مجد الدين إسماعيل الششتري ت 648هـ.

مؤلفاته:

ألف المرادي -رحمه الله - مجموعة من المؤلفات العربية والإسلامية مثل:

تفسير القرآن عشرة مجلدات، وإعراب القرآن، وشرح ألفية ابن مالك المسمى بتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، والجنى الداني في حروف المعاني، وشرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، وشرح مفصل الزمخشري، وشرح الجزولية، وشرح كافية ابن الحاجب، وشرح الشاطبية وسماه (شرح باب وقف حمزة وهشام)، وكتاب (كلا وبلى)، ومنظومة في معاني الحروف، وشرح الاستعاذة والبسملة.

وفاته: تُوفي المرادي رحمه الله بسرياقوس بمصر يوم عيد الفطر سنة 749 هـ - 1348م.

نبذة عن كتب حروف المعاني:

الحروف نوعان: حروف المباني وحروف المعاني، أما حروف المباني فهي التي تبنى منها بنية الكلمة ويتكون منها معناها، وليس للحرف فيها معنى في نفسه ولا في غيره بل بانضمامه إلى غيره يتشكل معنى الكلمة كلها، مثل الراء والجيم واللام في كلمة (رجل) وتسمى حروف المباني حروف التهجي، وعددها تسعة وعشرون حرفا.

وأما حروف المعاني فهي التي تدل على معنى مع غيرها، وتربط الأسماء بالأفعال والأسماء بالأسماء، وعددها خمسون حرفا تقريبا. ومؤلفات معاني الحروف نوع من أنواع التأليف في النحو العربي ظهر بعد الطريقة العلمية المعروفة التي هي في كتاب سيبويه والمقتضب والأصول لابن السراج، وقد استقل هذا النوع من التأليف بمؤلفات خاصة تضم معاني الحروف وتبسط كل ما يتعلق بها والآراء فيها.

أشهر كتب حروف المعاني:

من أشهر كتب حروف المعاني التي ألفت في العربية:

1- حروف المعاني، للزجاجي ت 340هـ، تحقيق علي توفيق الحمد، طبعة مؤسسة الرسالة.

2- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ت 384هـ، تحقيق د/ عبد الفتاح إسماعيل شلبي.

3- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد الهروي ت 415هـ، تحقيق عبد المعين الملوحي.

4- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد عبدالنور المالقي ت 702هـ، تحقيق: أحمد الخراط.

5- الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري ت

749هـ، حققه: د. فخر الدين قباوة– والأستاذ/ محمد نديم فاضل.

6- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ت 761هـ، حققه المرحوم/ محمد محيي الدين عبد الحميد في جزأين، طبعة بيروت 1411هـ وحققه أيضا الدكتور/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، وراجعه / سعيد الأفغاني.

7. مصابيح المغاني في حروف المعاني، لمحمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي المعروف بابن نور الدين ت 825هـ [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية.

التعريف بكتاب الجنى الداني في حروف المعاني

كتاب الجنى الداني من كتب حروف المعاني التي تهتم بالحروف ومعانيها واستعمالاتها، وموضوعات الكتاب هي:

التمهيد ثم المقدمة

الفصل الأول: في حد الحرف

الفصل الثاني: في تسمية الحرف حرفا

الفصل الثالث: في جملة معانيه وأقسامه

الفصل الرابع: في بيان عمله

الفصل الخامس: في عدة الحروف

الباب الأول: الحروف الأحادية

الباب الثاني: الحروف الثنائية

الباب الثالث: الحروف الثلاثية

الباب الرابع: الحروف الرباعية

الباب الخامس: الحروف الخماسية

ويمتاز الجنى الداني بالأسلوب التعليمي الذي يتمثل في السؤال أو الافتراض والجواب عنه لتوضيح الآراء وتفنيد الأدلة، ويظهر الأسلوب التعليمي في أسلوب (فإن قلت)، و(تنبيه)، و(تنبيهات) و(فائدة)، الذي استخدمه المرادي كثيرا، ومن ناحية شواهد الجنى الداني فقد استشهد المرادي بالقرآن الكريم في مواضع كثيرة، واستشهد بالقراءات السبعية والشاذة، أما من ناحية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فقد استشهد بستة عشر حديثا ولم يسر على منهج شيخه أبي حيان وشيخ شيخه أبي الحسن بن الضائع اللذين كانا مقلين من الاستشهاد بالحديث، واستشهد بلغات القبائل الموثوق بعربيتها وفصاحتها كالحجازيين والتميميين والهذليين وغيرهم.

الغريب في النحو

الغريب صفة مشبهة من الغرابة، والغريب الوحيد الذي لا أهل له، والرجل الذي ليس من القوم، (الفراهيدي، د.ت؛ الجوهري، د.ت؛ ابن منظور، 1414)، وهو في اللغة يدور حول الخفاء والندرة والتفرد والغموض (طحان، وآخرون، ص 31) ، ويدور الغريب عند العلماء حول القليل النادر والشاذ والضعيف، ويرى الخليل أن الغريب هو الغامض من الكلام (الفراهيدي، د.ت) ، البعيد من الفهم (ابن منظور، 1414) ، فهو كالغريب من الناس إنما هو بعيد منقطع عن الأهل، ويرى الزجاجي (الزجاجي، 1979، ص 92) أن الغريب ما قل استعماله من اللغة ولم يُتناول على ألسنة العامة، ودار في أفواه الخاصة.

والغريب منه ما هو فصيح، ومنه ما هو غريب وحشي نادر، أو غريب مستغلق نافر.

موقف المرادي من الغريب واستعماله له

اختلف في مقصد العلماء بمصطلح الغريب فدار بين الغريب لذاته، وبين مرادفه الشاذ والنادر والقليل والضعيف، ويمكن حصر أسباب ودوافع المرادي لاستعمال الغريب في:

1- الرأي المتفرد به أحد العلماء فيحكم عليه المرادي بالغريب كما في المسألة الأولى إذ زعم السهيلي خروج (مهما) عن الاسمية إلى الحرفية. وكما جاء في المسألة الرابعة في توجيه الرفع في قولهم: (ليس الطيب إلا المسكُ) حيث تفرد أبو نزار الملقب بملك النحاة بأن (الطيب) اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلا المسك أفخَرُه، والجملة في موضع خبر ليس. وكما في المسألة السادسة التي بعنوان (مجيء إلا بمعنى بعد) فقد تفرد ابن جرير الطبري في تفسيره. وكما في المسألة السابعة.

2- مخالفة الصناعة النحوية، كما في المسألة الثانية والثالثة في إفادة (قد) التكثير، ومسألة إعراب الضمير المتصل بـ(عساك).

3- احتمال ما استشهد به التأويل، والشاهد متى دخله الاحتمال سقط به الاستدلال (السيوطي، 1989، ص 131، 132)، كما في المسألة الخامسة في تأويل أبي علي الفارسي ضمير شأن في (ليس) في مسألة توجيه الرفع في قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ) لاحتمال أن يكون الرفع على لغة بني تميم، قال السيوطي: "قال أبو حيان أيضا: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال..... " (السيوطي، 1989، ص 131، 132). وكذلك في المسألة الخامسة (القول بزيادة إلّا) إذ إن بيت ذي الرمة المستشهد به يحتمل التأويل. وكذلك المسألة الثامنة (مجيء حتى بمعنى إلا أنْ) فقد أبطل المرادي ما استشهد به على خلاف رأيه لاحتماله لمعنى آخر.

4- مخالفة القواعد النحوية الكلية كما في المسألة السابعة (نوع إيَّا في إياك وأخواته)، فقد حكم المرادي بالغرابة على قول ابن كيسان القائل بأن (إيَّاك) بكماله ظاهر مهم.

أسباب الغريب:

من أسباب وصف النحاة: هو سعة اطلاع العلماء على المؤلفات المتعددة والمتنوعة، مع الإحاطة بالآراء المتصلة مما يكسبهم عمقا في التفكير وتنوعا في الأحكام، مع شدة التمسك بالمذهب النحوي ومعارضه ما سواه، وقد يكون تداول المصطلحات وتكرارها بين العلماء دون التفكير فيها وفهم مقاصدها، أو التأثر بالثقافات الأخرى.

مسائل الغريب في الجنى الداني في حروف المعاني

1- خروج (مهما) عن الاسمية إلى الحرفية

قال المرادي: "وزعم السهيلي (ابن عقيل، 1984: 3 / 136، البغدادي، 1414: 5/ 327) أن مهما قد تخرج عن الاسمية، وتكون حرفًا إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير، كقول زهير (ابن أبي سلمى، 2005، ص 32؛ المرادي، 1992، ص 612، السيوطي، 1966، ص 386، 738، 743؛ ابن هشام، 1383، ص 37):

وَمَهْمَــا تَكُــنْ عِنْــدَ امْــرِئٍ مِــنْ خَلِيقَــةٍ وَإِنْ خَالَهَــا تَخْفَــى عَلَــى النَّــاسِ تُعْلَــمِ

وهو قول غريب. وقد حكى خطاب الماردي عن بعضهم، أنها تكون حرفا بمعنى (إنْ). ولذلك ذكرتها في هذا الموضع" (المرادي، 1992، ص 611).

الدراسة

الخلاف في نوع (مهما)

1- المشهور عند الأكثرين أن (مهما) بوزن فَعْلَى تستعمل اسم شرط لا يخرج عن الشرطية وهو مجرد عن الظرفية، وهي في الأصل اسم لما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهي بمعنى (ما) الشرطية (المكودي، 2005، ص 288؛ عيد، د.ت ص 382).

2- زعم السهيلي أن (مهما) قد تخرج قليلا عن الاسمية إلى الحرفية إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير واستشهد على حرفيتها بقول زهير:

وَمهْمَــا تكُــنْ عِنْــدَ امْــرِئٍ مِــنْ خَلِيقَــةٍ وَإِنْ خَالَهَــا تَخْفَــى عَلَــى النَّــاسِ تُعْلَــمِ

وإن عاد عليها الضمير، فاسم نحو: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 132]، (أبو حيان، 1420: 5/ 149؛ الألوسي، 1415: 33/5) وإلا فحرف (ابن عقيل، 1984: 3/ 136).

وأشار ابن هشام إلى رأي السهيلي ونعته بـ(الزعم) وهي صيغة تضعفه، فقال متحدثا عن (مهما): "اسم لعود الضمير إليها في: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا﴾ [الأعراف: 132]، وزعم السهيلي أنها تأتي حرفا بدليل قول زهير:

وَمهما تكن عِنْد امْرِئ من خَلِيقَة... وَإِن خالها تخفى على النَّاس تعلم " (ابن هشام، 1985، ص 435، 436).

3- وحكى خطاب المارديّ عن بعضهم أنها تكون حرفا بمعنى إنْ (ابن هشام، 1985).

4- ويرى ابن مالك أن (مهما) قد يرد ظرف زمان (ابن مالك، 1982: 3/ 1620)، قال أبو حيان "وزعم بعضهم أنها إذا كانت اسم شرط قد تأتي ظرف زمان" (أبو حيان، 1420: 5/ 137)، واعترض الزمخشري على من قال بمجيء (مهما) ظرف زمان قائلا: "وهذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية، فيضعها غير موضعها، ويحسب مهما بمعنى (متى ما)، ويقول مهما جئتني أعطيتك، وهذا من وضعه، وليس من كلام واضع العربية في شيء، ثم يذهب فيفسر: ﴿وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: 132]، بمعنى الوقت، فيلحد في آيات الله وهو لا يشعر، وهذا وأمثاله مما يوجب الجثوّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه" (سيبويه، 1991: 3/ 59؛ الزمخشري، 1407: 2/146).

واعترض أبو حيان على رأي ابن مالك القائل بجواز مجيء(مهما) ظرف زمان فقال: "وهذا الذي أنكره الزمخشري من أن (مهما) لا تأتي ظرف زمان، وقد ذهب إليه ابن مالك ذكره في التسهيل وغيره من تصانيفه، إلا أنه لم يقصر مدلولها على أنها ظرف زمان، بل قال: وقد ترد (ما ومهما) ظرفي زمان، وقال في أرجوزته الطويلة المسماة بالشافية الكافية (ابن مالك، 1982: 3/ 1620):

وَقَــدْ أَتَــتْ مَهْمَــا وَمَــا ظَــرْفَيْنِ فِــي شَــوَاهِدَ مَــنْ يَعْتَضِــدْ بِهَــا كُفِــي

وقال في شرح هذا البيت: جميع النحويين يجعلون (ما ومهما) مثل (مَن) في لزوم التجرد عن الظرف، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في استعمال الفصحاء من العرب، وأنشد أبياتا عن العرب زعم منها أن ما ومهما ظرفا زمان، وكفانا الرد عليه فيها ابنه الشيخ بدر الدين محمد، وقد تأولنا نحن بعضها وذكرنا ذلك في كتاب التكميل لشرح التسهيل من تأليفنا، وكفاه ردا نقله عن جميع النحويين خلاف ما قاله، لكن من يعاني علما يحتاج إلى مثوله بين يدي الشيوخ، وأما من فسر مهما في الآية بأنها ظرف زمان فهو كما قال الزمخشري ملحد في آيات الله" (أبو حيان، 1420: 5/ 149).

5- قد تأتي (مهما) استفهامية (أبو حيان، 1420: 5/ 137؛ ابن عقيل، 1984: 3/ 136)، وهو نادر كقول الشاعر (أبو حيان، 1420: 5/ 137):

مَهْمَــا لِــيَ اللَيلَــةَ مَهْمَــا لِيَــه أَوْدَى بِنَعْلَــيَّ وَسِــرْبَالِيَهْ

موقف المرادي

تابع المرادي الرأي الأول القائل باسمية (مهما) الشرطية وتجردها عن الظرفية وأنها لا تخرج عن الشرطية، وما حكاه خطاب الماردي من مجيء (مهما) حرفا بمعنى (إنْ) فعلى سبيل الندرة والقلة التي لا يقاس عليها. وأما ما زعمه السهيلي (ضيف، د.ت، ص 299، 300) من أن (مهما) قد تخرج عن الاسمية، وتكون حرفًا إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير، كقول زهير:

وَمهْمَــا تكُــنْ عِنْــدَ امْــرِئٍ مِــنْ خَلِيقَــةٍ وَإِنْ خَالَهــا تَخْفَــىَ عَلَــى النَّــاسِ تُعْلَــمِ

لأن (تكن) معها اسمها وخبرها (ضيف، د.ت، ص 300)، فقد حكم المرادي على ما زعمه السهيلي بالغرابة، والذي دفع السهيلي إلى القول بحرفية (مهما) في بيت زهير زعمهم أن "مهما" لا محل لها من الإعراب، لأنه لم يعد عليها من الجملة بعدها ضمير والاسم يعود عليه الضمير من الجملة نحو: محمدٌ ومحمدًا أكرمتُه. ورُد كلام السهيلي: بأن (مهما) في بيت زهير إما خبر للفعل الناقص (تكن)، و(خليقة) اسمه، و(مِنْ) حرف جر زائد عمل في لفظ (خليقة) دون محله، وإما أن يكون (مهما) مبتدأ. واسم (تكن) ضمير يعود على (مهما)، و(عند امرئ) خبر (تكن).

ويجوز أن تكون (تكن) من كان التامة و(مهما) مبتدأ، والضمير المستتر في الفعل (تكن) هو فاعله، و(عند امرئ) ظرف لغو، متعلق بالفعل (تكن) التام. و(مِنْ) بيان لـ(مهما) على وجهي اعتباره مبتدأ (حسن، د.ت: 4/ 430).

2- إفادة (قد) التكثير

قال المرادي في معاني (قد): "الرابع: التكثير. وهو معنى غريب. وقد ذكره جماعة، من النحويين، وأنشدوا عليه قول الشاعر (أمرؤ القيس، 2004، ص 81):

قَــدْ أَشْــهَدُ الغَــارَةَ الشَّــعْوَاءَ تَحْمِلُنِــي جَــرْدَاءُ مَعْرُوقَــةُ اللَّحْيَــيْنِ سُــرْحُوبُ

ونحو ذلك من الأبيات الواردة في الافتخار.

قلت: وجعل الزمخشري (الزمخشري، 1407: 1/227) منه قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: 144]، ورام بعضهم استنباط هذا المعنى من كلام سيبويه. فإنه قال: "وأما قد فجواب لقوله لما يقع" (سيبويه، 1991: 4/ 223، 224؛ المرادي، 1992، ص 254).

الدراسة

تأتي (قد) حرفا يختص بالدخول على الفعل، وتكون على ستة معان (الهروي، 1993، ص 211؛ المرادي، 1992، ص 253؛ المالقي، د.ت، ص 455؛ البغدادي، 1414، ص 227؛ الزركشي، 1957، ص 855؛ السيوطي، 1996، ص 255؛ الزبيدي، د.ت: 9/ 19):

أَحدهَا: التوقع فتكون جوابا لمتوقع، وهي مَعَ الْمُضَارع نحو قد يقدم الْغَائِب، واختلف وقوعها للتوقع مع الماضي فأثبته الأكثرون كقَول الْمُؤَذّن قد قَامَت الصَّلَاة لِأَن الْجَمَاعَة منتظرون (سيبويه، 1991: 4/ 223)، وأنكر بعضهم كونها للتوقع مَعَ الْمَاضِي؛ التوقع انْتِظَار الْوُقُوع والماضي قد وَقع.

الثاني: تقريب الْمَاضِي من الْحَال تَقول قَامَ زيد فَيحْتَمل الْمَاضِي الْقَرِيب والماضي الْبعيد فَإِن قلت قد قَامَ اخْتصَّ بالقريب.

الثالث: التقليل وَهُوَ ضَرْبَان تقليل وُقُوع الْفِعْل: قد ينجح المهمل وقد يجود البخيل وقد يصدق الكذوب، وتقليل مُتَعَلّقه كقَوْله تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: 64].

الرابع: التحقيق كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾]الشمس: 9].

الخامس: النفي (الجياني، 1990: 4/ 35)، وقد أثبته ابن سيده مستدلا بقول بعض الفصحاء (قد كنت في خير فتعرفَه) بنصب (تعرفَه) بأن مضمرة وجوبا لوقوعه في جواب النفي المحض المتمثل بـ(قد)، وحكم عليه ابن هشام (ابن هشام، 1985، ص 232) بالغريب.

السادس: أن تكون اسم فعل بمعنى حسب في الكفاية كقولك: قَدني درهمان (الزجاجي، 1984، ص 14) أي يكفيني، وقد زيدٌ درهما أي يكف.

السابع: التكثير، كما سيأتي في قسم الدراسة.

آراء النحاة في إفادة (قد) الكثرة وموقف المرادي:

اختلف النحاة في مجيء (قد) للتكثير على رأيين:

الأول:

مثبت، ونُسب لسيبويه، قال سيبويه: "وأما (قد) فجواب لقوله لما يفعل فتقول قد فعل، وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر وما في (لما) مغيرة لها عن حال لم، كما غيرت لو إذا قلت (لو ما) ونحوها، ألا ترى أنك تقول لما ولا تتبعها شيئاً ولا تقول ذلك في لم، وتكون (قد) بمنزلة(ربما)، وقال الشاعر الهذلي (ابن الأبرص، 1994، ص 49؛ سيبويه، 1991: 4/ 224؛ المبرد، 1985: 1/ 43):

قـــد أتْـــرُكُ القِـــرْنَ مُصْـــفَرّاً أنامِلُـــه كـــأنَّ أثوابَـــهُ مُجّـــتْ بفِرْصـــادِ

كأنه قال ربما" (سيبويه، 1991: 4/ 223، 224). ويرى ابن مالك (الجياني، 1990: 1/29 – 4/ 108) أن إطلاق سيبويه القول موجب للتسوية بين (قد) بـ(رُبَّ) في إفادة التقليل، والاختصاص بالماضي. واعترض أبو حيان (أبو حيان الأندلسي، د.ت: 1/107، 108) على كلام ابن مالك بأن سيبويه لم يبين الجهة التي تكون فيها (قد) بمعنى (رُبَّ) وعدم التبيين لا يدل على التسوية في الأحكام، بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهم منه المصنف، وهو أن(قد) تكون بمنزلة (ربما) في التكثير فقط، ويدل عليه إنشاد البيت؛ لأن الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة، وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة، فتكون (قد) هنا بمنزلة (ربما) في التكثير، كقول امرئ القيس:

ويـــا رب يـــوم قـــد لهـــوت وليلِـــة بآنسِـــة كأنهـــا خـــط تمثـــال

ويرى الهروي أن (قد) في بيت الهذلي (قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه) بمعنى أن هذا الفعل من عادتي وصفتي، قال الهروي: "وتكون بمعنى أنّ هذا الفعل من عادتي وصفتي كما قال الهذلي" (الهروي، 1993، ص 212).

وعادة الإنسان وصفته تكون ملازمة له فهي كثيرة التحقق.

وأثبت الزمخشري معنى الكثرة في (قد) مستدلا بقوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ البقرة: ١٤٤، فقال معلقا على الآية: "ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية" (الزمخشري، 1407: 1/ 227).

واستشهدوا على إفادة (قد) التكثير بقول الشاعر (أمرؤ القيس، 2004):

قَـــدْ أَشْـــهَدُ الْغَـــارةَ الشـــعواءَ تَحملُنِـــي جـــرداءُ مَعْرُوقَـــةُ اللَّحْيَـــينِ سُـــرْحُوبُ

واعترض أبو حيان علي كلام الزمخشري فقال: "وشرحه هذا على التحقيق متضادّ، لأنه شرح قد نرى بربما نرى. و(رب) على مذهب المحققين من النحويين، إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه، أو لتقليل نظيره. ثم قال: ومعناه كثرة الرؤية، فهو مضادّ لمدلول (رب) على مذهب الجمهور. ثم هذا المعنى الذي ادّعاه وهو كثرة الرؤية، لا يدل عليه اللفظ؛ لأنه لم يوضع لمعنى الكثرة. هذا التركيب: أعني تركيب قد مع المضارع المراد منه الماضي، ولا غير المضي، وإنما فهمت الكثرة من متعلق الرؤية،

وهو التقلب، لأن من رفع بصره إلى السماء مرة واحدة، لا يقال فيه: قلب بصره في السماء، وإنما يقال: قلب إذا ردّد. فالتكثير إنما فهم من التقلب الذي هو مطاوع التقليب نحو: قطعته فتقطع، وكسرته فتكسر، وما طاوع التكثير ففيه التكثير" (أبو حيان، 1420: 602/1).

الثاني:

أنكر المرادي إفادة (قد) التكثير وجعله أمرا غريبا، وأرى أن الغرابة في كلام المرادي موجه إلى توجيه الزمخشري وكلامه السابق وتعليقه على قوله تعالى: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: 144]، وأرى أن إفادة (قد) في الآية للتحقيق، ويظهر ذلك من خلال رد أبي حيان شيخ المرادي على كلام الزمخشري. أما إنكار إفادة (قد) للكثرة بالكلية مطلقا فهو أمر يخالف صحيح ما ورد وأثبت كما مر.

وأرى أن معاني (قد) كلها مستنبطة من سياق الكلام ومدلوله فإن فُهم تحقيق أو تقليل أو توقع أو تقريب أو تكثير من السياق أثبت لـ(قد). وهذا أمر طبعي؛ لأن (قد) حرف لا يظهر معناه إلا بانضمامه إلى غيره.

2- إعراب الضمير المتصل في: (عساك)

قال المرادي: "قلت: ذكر الفارسي في التذكرة أن قوله (ابن العجاج، د.ت: 181؛ سيبويه، 1991: 207/2، 375؛ ابن جني، 1987: 92/2؛ الأنباري، 1407: 222/2؛ الأزهري، 2000: 213/1 – 178/2):

يا أبتي علَّكَ أو عساكَا

على حد إني عسيت صائما، في أن الفاعل مضمر في الفعل، والكاف هو الخبر، كما أن صائمًا هو الخبر، وإن خالفه في أنه معرفة وصائما نكرة. وهذا تخريج غريب" (المرادي، 1992، ص 469).

الدراسة

(عسى) فعل على الصحيح (المرادي، 1992، ص 461؛ ابن عقيل، 1980: 323/1) وهو فعل جامد يرد للرجاء والإشفاق وهي تعمل عمل (كان)، إلا أنّ خبرها التزم فيه كونه فعلا مضارعا، أما إذا اتصل بـ(عسى) ضمير فالأصل في الفعل (عسى) أنه إذا اتصل به ضمير، أن يكون هذا الضمير بصيغة المرفوع نحو قوله تعالى: ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ﴾ [محمد: 22]، فإذا جاء هذا الضمير بصيغة المنصوب فقد اختلف في إعرابه على أربعة أوجه (سيبويه، 1991: 374/2؛ المبرد، 1985: 73:71/3؛ الفارسي، 2002، ص146، الأنباري، 1407: 687/2)؛ المرادي، 1992، ص 466؛ ابن عقيل، 1984: 301/1؛ الأزهري، 2000: 209/1؛ الأشموني 267/1):

الأول: أن عسى بمنزلة (لعل) في العمل، فالضمير المتصل بها في محل نصب اسم لـ(عسى)، و(أنْ) والفعل في محل رفع خبر لـ(عسى)، وهذا مذهب سيبويه (سيبويه، 1991: 374/2).

الثاني: مذهب الأخفش واختاره ابن مالك (الجياني، 1990: 396/1، 397) أن الضمير المتصل بـ(عسى) في موضع المرفوع، فهو نائب عن الضمير المرفوع الذي هو اسم لـ(عسى) أي استعير ضمير النصب للرفع. و(أن) والفعل في محل نصب خبر لـ(عسى).

الثالث: مذهب المبرد (1985: 72/3) والفارسي أن ضمير النصب المتصل بـ(عسى) في محل نصب خبر عسى مقدم على اسمها، و(أن) والفعل في محل رفع اسم عسى مؤخر عن خبرها. ونسب للمبرد في هذه المسألة رأيان (ابن يعيش، 2001: 123/7،122): الأول ما سبق، والثاني ما أثبته المرادي للفارسي من تذكرته في صدر المسألة وهو أن الضمير البارز منصوب بـ(عسى)

خبرها، واسمها مضمر (الرضي، د.ت: 21/1) فيها مرفوع، فيكون كقولهم: (عسى الغوير أبؤسا) في مجيء خبرها اسما وليس جملة فعلية فعلها مضارع. وهذا شاذ لا يجوز إلا في الشعر.

وذكر ابن هشام (1985، ص 174/1، 175) أن مذهب المبرد والفارسي رد باستلزامه في نحو قوله:

يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

الاقتصار على فعل ومنصوبه، وأجاب ابن هشام عن ذلك الاعتراض بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدَّعاهما أن الإعراب قُلِبَ والمعنى بحاله.

كما اعترض ابن مالك (الجياني، 1990: 398/1) على مذهب المبرد لمخالفته النظائر من وجهين آخرين:

أحدهما: الإخبار باسم عين جامد عن اسم معنى. **والثاني:** وقوع خبر في غير موضعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك إذا قلت في عساك أن تفعل: عسى أن تفعل إياك لم يجز، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيق بألا يجوز في الحالة الفرعية.

الرابع: مذهب السيرافي أن (عسى) حرفٌ عاملٌ عمل (لعل).

موقف المرادي

حكم المرادي بالغرابة على مذهب أبي علي الفارسي القائل بأن الكاف في عساك في موضع نصب خبر (عسى)، واسمها مضمر فيها مرفوع، وجعله من الغريب الشاذ الذي جاء خبر (عسى) فيه اسما غير فعل كقولهم: "عسى الغوير أبؤسا"(سيبويه، 1991: 159/1، 51 -158/3؛ الميداني، د.ت: 17/1)، وقول الشاعر (سيبويه، 1991: 375/2؛ المبرد، 1985: 72/3؛ ابن جني، 1987: 25/3؛ البغدادي، 1997: 435/2، 441):

ولـــي نفـــسٌ أقـــول لهـــا إذا مـــا تخـــــالفني لعلـــــي أو عســـــاني

ووجه الغرابة هو مجيء خبر عسى اسما صريحا شاذا، ولا يجوز مجيئه إلا في الشعر للضرورة، وأن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع (أن) أو مجردا (الرضي، د.ت: 21/1)، كما أن في قوله (عساك) وقوع الخبر في غير موضعه بصورة لا تجوز فيه إذا وقع موقعه، وذلك أنك إذا قلت: في عساك أن تفعل، عسى أن تفعل إياك، لم يجز، وما لم يجز في الحالة الأصلية حقيق بألا يجوز في الحالة الفرعية (الجياني، 1990: 398/1).

والذي أميل إليه وأرجحه في هذه المسألة هو الأخذ برأي سيبويه في حمل (عسى) في قولنا: (عساني وعساك) على لعل؛ نظرا لأن الأصل في (عسى) أن يتصل بها ضمير الرفع وهذا هو الأكثر والأشهر، وإن اتصل بها ضمير نصب فهو أقل من الرفع، وهذا من خصائص (عسى) حملا لها على (لعل) ومنعا للتأويل، ويمكن حمل قولهم: عساني وعساك على (لولا) إذا اتصلت بها ضمائر الجر. ومذهب سيبويه قد اختاره أكثر النحويين لسلامته مما يرد على غيره من بقاء الضمير اسما جامدا.

4- توجيه الرفع في قولهم: (ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ)

قال المرادي: "وتأول أبو علي قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وزعم أنه يحتمل وجوها: أحدها أن يكون في ليس ضمير الشأن، والطيب مبتدأ، والمسك خبره. ورد بأنه لو كان كذلك لدخلت إلا على الجملة. فكان يقال: ليس إلا الطيب المسك. كما قال الشاعر (أبو حيان الأندلسي، د.ت: 4/ 301؛ ابن هشام، 1985، ص 388):

ألا لـــيس إلا مـــا قضـــى الله كـــائن ولا يســـتطيع المـــرء نفعـــا، ولا ضـــرا

وقد أجاب أبو علي، عن هذا، بأن (إلا) دخلت في غير موضعها، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ الجاثية: ٣٢، وقول الشاعر (الفارسي، 1978، ص 279؛ ابن يعيش، 2001: 360/4؛ أبو حيان الأندلسي، د.ت: 4/ 301):

..... وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إلّا اغْتِرارَا

وأجيب بأن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة، لفهم المعنى.

قال أبو علي: والوجه الثاني أن يكون (الطيب) اسم ليس، والخبر محذوف، و(إلا المسكُ) بدل منه. كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك نعت له، والخبر محذوف. كأنه قال: ليس الطيب، الذي هو غير المسك، طيبا في الوجود.

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة، تخريج غريب (أبو حيان الأندلسي، د.ت: 4/ 303؛ الدماميني، 1403: 266/3؛ السيوطي، 2006: 423/1؛ السخاوي، 1995: 806/2): وهو أن الطيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلا المسك أفخَرُه، والجملة في موضع خبر ليس" (المرادي، 1992، ص 496).

الدراسة

تأتي (ليس) في العربية على أربعة أوجه (المرادي، 1992، ص 497؛ ابن هشام، 1985، ص 386):

الأول: أن تكون ناسخة تعمل عمل كان وتفيد نفي اتصاف اسمها بمعنى خبرها.

الثاني: أن تكون بمعنى (إلا) الاستثنائية نحو: نجح الطلابُ ليس المهملَ (علام، 2020، ص 35، 36).

الثالث: أن تكون حرف عطف، تفيد التشريك في اللفظ فقط دون المعنى لأنّ المعنى ينفي فيها ما بعدها ما ثبت لما قبلها، أثبت ذلك الكوفيون أو البغداديون على خلاف بين النقلة، كقول لبيد بن ربيعة (سيبويه، 1991: 332/2، المبرد، 1985: 410/4 العيني، 2010: 659/4):

وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضًا فَاجْزِهِ إنَّما يَجْزِي الفَتَى لَيْسَ الجَمَلْ

ويمكن أن يكون (الجمل) في البيت اسم (ليس)، وخبرها محذوف أي ليس الجمل جازيًا.

واستدل أصحاب هذا المذهب بقول الشاعر (ابن مالك، 1982: 3/ 1233؛ المرادي، 1992، ص 498؛ ابن هشام، 1985، ص 390):

أَيْنَ المَفَرُّ والإلهُ الطَّالِبُ والأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغالِبُ

وخرَّج ابن هشام (ابن هشام، 1985، ص 390) الرجز على أن (الغالب) اسمها، والخبر محذوف، قال ابن مالك: "والتقدير في:

.... ليس الغالبُ

ليسه الغالب، والضمير ضمير الأشرم، وهو خبر ليس، واسمها الغالب" (الجياني، 1990: 347/3). فهو في الأصل ضمير متصل عائد على (الأشرم)، أي: ليسه الغالب، كما تقول: الصديق كانه زيدٌ، ثمَّ حذف لاتصاله، ومُقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه.

الرابع: أن تكون (ليس) مهملة، لا عمل لها، فيظل كل من المبتدأ والخبر مرفوعين، وذلك إذا سُبق الخبر بـ(إلا) عند بني تميم (عبد الباقي، 2006، ص 510) تشبيها لها بـ(ما) الحرفية النافية، وعلى هذا الوجه تكون (ليس) حرفا نافيا بمنزلة (ما)، وذلك في نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ.

وأجاز سيبويه (1991: 1/ 147) وجهين في (ليس) إذا رفع ما بعدها:

الوجه الأول: أن تكون (ليس) حرفا نافيا غير عامل على لغة تميم، وهو قليل لا يكاد يعرف، واستدل على هذا بقول حُمَيْدٍ الأَرْقَطِ (سيبويه، 1991: 1/ 147):

فَأَصْـــبَحُوا وَالنَّـــوَى عَـــالِي مُعَرَّسِـــهِمْ وَلَـــيْسَ كُـــلَّ النَّـــوَى تُلْقِـــي المُسَـــاكِينُ

واستشهد سيبويه أيضا بقول هشام أخي ذي الرمة (سيبويه، 1991: 1/ 71، 147، المبرد، 1985: 101/4؛ الفارسي، 1978، ص 255؛ أبو حيان الأندلسي، د.ت: 282/2 – 4/ 250؛ (ابن هشام، 1985، ص 389):

هِـــيَ الشِّـــفَاءُ لِـــدَائِي لَـــوْ ظَفِـــرْتُ بِهَـــا وَلَـــيْسَ مِنْهَـــا شِـــفَاءُ الـــدَّاءِ مَبْـــذُولُ

وروى أبو عمرو بن العلاء في نحو: ليس الطيبُ إلا المسكُ، النصب عن الحجازيين، والرفع عن بني تميم.

فأما النصب فعلى ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع فعلى إهمال ليس وجعلها حرفا (ابن هشام، 1985، ص 387، 388).

والوجه الثاني: أن يكون (ليس) فعلا ناقصا، واسمه ضمير شأن محذوف تقديره: ليس الأمر والشأن، والخبر هو الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر (الطيبُ إلا المسكُ)، وهذا الوجه هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي (ابن جني، 2010، ص 336). فقد وجه أبو علي الفارسي (1978، ص 229) (ليس الطيبُ إلا المسكُ) على ثلاثة أوجه:

1- أن يكون في ليس ضمير شأن، والطيب مبتدأ، والمسك خبره، وقال مثله السيرافي (2008: 2/ 5، 6). واعترض ابن هشام، (1985، ص 388) على وجه ضمير الشأن في (ليس) بأنه لو كان كذلك لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا، فقيل: لَيْسَ إلا الطّيبُ المسكُ كقول الشاعر (المرادي، 1992، ص 496؛ ابن هشام، 1985، ص 388):

أَلا لَـــيْسَ إلا مَـــا قَضَـــى اللهُ كَـــائِنٌ وَمَـــا يَسْـــتَطِيعُ الْمَـــرْءُ نَفْعًـــا وَلا ضَـــرَّا

واعترض ابن مالك على هذا الوجه بأن رفع ما بعد (إلا) وهو (المسكُ) لغة بني تميم، ولا ضمير شأن في (ليس)؛ لأن الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن في حكم مفرد هو المخبر عنه في المعنى.

قال أبو علي الفارسي: "(ليس الطيبُ إلا المسكُ) حمله سيبويه (1991: 1/ 147) على (ما) حيث كان الخبر مرفوعا، ولم يستقم أن تجعل في (ليس) ضمير القصة لموضع (إلا)" (ابن جني، 2010، ص 336).

وَأجَاب ابن هشام (1985، ص 388) عن هذا الاعتراض بِأَن (إلا) قد توضع في غير موضعها كقوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: 32]، وقوله (الأعشى الكبير، 1950، ص 80؛ الفارسي، 1978، ص 229، 279؛ ابن يعيش، 2001: 360/4؛ ابن حيان، 1998: 2433/5؛ المرادي، 1992، ص 497؛ ابن هشام، 1985، ص 389):

أَحَـــلَّ لَـــهُ الشـــيْبُ أثْقالَـــهُ وَمَـــا اغتَـــرَّهُ الشَّـــيبُ إلا اغْتِـــرَارًا

أي: إن نحن إلا نظن ظنا، وما اغتره اغتِرارا إلا الشيب؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فِيهِ، وأجيب بأن المصدر في الآية والبيت نوعيَ، غير مفهوم، أي: إلا ظنا ضعيفا وإلا اغتِرارا عظِيما.

2- أن يكون (الطيبُ) اسم ليس، والخبر محذوف، و(إلا المسكُ) بدل من (الطيب).

3- أن يكون (الطيبُ) اسم ليس، و (إلا المسكُ) نعتا له، وخبر ليس محذوف. ولكن بطلت هذه التأويلات كلها لأنها لغة بني تميم (السيوطي، 2006: 80/2)، فقد حكى أبو عمرو بن العلاء(السيوطي، 2006: 1/ 432): أن لغة بني تميم إهمال ليس مع (إلا) حملاً على (ما) وبالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها.

وقد أجاز أبو علي الفارسي أن تكون (إلا) في المثال في غير موضعها على أن يكون في (ليس) ضمير كأنه: ليس شيء إلا زيدٌ منطلقٌ (ابن جني، 2010، ص 336). وأجاز في (ليس الطيبُ إلا المسكُ) أن يحمل على المعنى لمَّا كان معناه: ليس الطيبُ إلا المسكَ بنصب (المسك) (ابن جني، 2010، ص 336، 337).

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر وهو أن (الطّيب) اسمها و(المسكُ) مبتدأ حذف خبره، والجملة خبر (لَيْسَ)، والتقدير: إلا المسك أفخره، وما تقدم من نقل أبي عَمْرو أن ذَلك لغة تميم يرد هذه التأويلات.

وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا وأن من ذلك قَوْلهم: "لَيْسَ خَلَقَ اللهُ مِثْلَهُ، وَقَوله:

هِـيَ الشِّـفَاءُ لِـدَائِي لَـو ظَفِـرْتُ بِهَـا ... وَلَـيْسَ مِنْهَـا شِـفَاءُ الـنَّفسِ مَبْـذولُ

قال ابن هشام: "ولا دليل فيهمَا لجواز كون (لَيْسَ) فيهما شأنية".

واعترض أبو نزار الملقب بملك النحاة على رأي سيبويه والسيرافي (السيوطي، 1990: 6/ 76؛ السخاوي، 1995: 2/ 796)، فقال: "فأول ذلك أن سيبويه قال: لغة في (ليس) أنها لا تعمل وأنها مثل (ما) في لغة تميم، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه.....، ثم قال السيرافي: والصحيح أن اسمها الشأن والحديث في موضع رفع، والطيب مبتدأ، والمسك خبره، وقيل له: هذا باطل فإن (إلا) الناقضة خبرٌ إذ جاءت بين المبتدأ والخبر في الجملة الإثباتية" (السخاوي، 1995: 2/ 796).

ورد السيوطي على أبي نزار في تخطئته لسيبويه والسيرافي: بأنه فهم خطأ ولم يفهم عبارة سيبويه (السيوطي، 1990: 6/ 76).

موقف المرادي

بعد أن عرض المرادي الآراء الواردة في قوله: ليس الطيبُ إلا المسكُ برفع (المسك) تناول رأي أبي نزار الملقب بملك النحاة وحكم عليه بالغريب، ووجه الغرابة في توجيه أبي نزار أنه جعل (الطيب) اسم ليس، والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره: ليس الطيبُ إلا المسكُ أفخرُه، وهذا شيء لم يقل به أحد وهو تقدير الاسم مبتدأ وحذف خبره، وهو أفخره، مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه.

ولأبي نزار تخريج آخر (السخاوي، 1995: 2/ 804) لم يذكره المرادي في المثال المذكور وهو أن تكون (إلا) بمعنى (غير)، والتقدير: ليس الطيبُ غيرَ المسك مفضلًا أو مرغوبًا فيه، وتقدير أبي نزار على هذا الوجه أن (إلا) بمعنى (غير) يشير إلى أنها وما بعدها صفة للطيب، على حد قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ الأنبياء: 22، أي: غير الله، وجعل الخبر محذوفًا، وهو (مفضلًا) أو (مرغوبًا فيه)، وعليه فيكون المعنى عنده: إن الطيب لا يرغب الناس فيه، وإنما يرغبون في المسك وهذا المعنى غير مراد وبعيد.

5 - القول بزيادة (إلَّا)

قال المرادي في معاني (إلَّا): "القسم الخامس: التي هي زائدة. هذا قسم غريب، قال به الأصمعي، وابن جني (1969: 1/ 328)، في قول الشاعر (ذو الرمة، 1995، ص 173؛ سيبويه، 1991: 3/ 48؛ الفراء، د.ت: 3/281؛ الأنباري، 1999، ص 138):

حَـــــرَاجِيجُ لا تَنْفَـــــكُّ إلَّا مُنَاخَـــــةً ... عَلَـى الخَسْـفِ أو نَرْمِـي بِهَـا بَلَـدًا قَفْـرًا

أي: ما تنفكُّ مُنَاخة، و(إلَّا) زائدة، لأن ما زال وأخواتها لا تدخل (إلَّا) على خبرها. لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول (إلَّا).

وهذا قول ضعيف، فإن (إلَّا) لم تثبت زيادتها، وقد خرج البيت على وجهين:

أحدهما: أن (تنفك) تامة، وهي مطاوع فَكَّهُ إذا خَلَّصَه أو فَصَلَه. و(مناخة): حال.

والثاني: أنها ناقصة والخبر قوله (على الخسف)، و(مناخة) حال من الضمير المستكن في الجار، وهذا قول الفراء" (الفراء، د.ت: 3/281؛ (المرادي، 1992، ص 520، 521).

الدراسة:

تأتي (إلَّا) بالكسر والتشديد على أربعة معان (المرادي، 1992، ص 520، 521؛ ابن هشام، 1985، ص 98):

الأول: للاستثناء كقوله تعالى: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡ ﴾ [البقرة: 249].

والثاني: أَن تكون صفة بِمَنْزِلَة غير فيوصف بهَا وبتاليها جمع مُنكر أَو شبهه، فمثال الْجمع الْمُنكر قوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: 22].

الثالث: أَن تكون عاطفة بِمَنْزِلَة الْوَاو فِي التَّشْرِيك فِي اللَّفْظ وَالْمعْنَى ومثلوا له بقَوْله تَعَالَى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾ [البقرة: 150].

الرابع: زائدة، واختلف فيها بين مثبت ومنكر.

أما المثبتون، فقد أثبت زيادتها الأصمعي وابن جني وابن مالك:

أما ابن جني فقد أثبت زيادة (إلَّا) من خلال تناوله لقراءة ابن مسعود: ﴿وَإِنۡ كُلّٗ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ﴾ (الفراء، د.ت: 2/ 28؛ أبو حيان، 1420: 266/5؛ القيسي، 2007: 1/ 536) [هود: 111]، فقال: "فمعناه: ما كُلٌّ إلا والله ليوفينهم، كقولك: ما زيد إلا لأضربنه؛ أي: ما زيد إلا مستحق لأن يقال فيه هذا، ويجوز فيه وجه ثانٍ؛ وهو أن تكون "إنْ" مخففة من الثقيلة، وتجعل "إلَّا" زائدة، وقد جاء عنهم ذلك، قال (ابن جني، 1969: 1/ 328):

أَرَى الـــــدَّهرَ إلا مَنْجَنُونـــــا بِأَهْلِـــــه ... وَمَـــا طَلَـــبُ الحاجـــاتِ إلا مُعَلَّـــلَا "

أما الأصمعي فقد أشار إلى زيادة (إلَّا) في بيت ذي الرمة:

حَـــــرَاجِيجُ لا تَنْفَـــــكُّ إلَّا مُنَاخَـــــةً ... عَلَـى الخَسْـــفِ أو نَرْمِـي بِهَـا بَلَـدًا قَفْـرًا

فظاهر البيت أن (إلَّا) دخلت على خبر "تَنْفَكُّ" فيكون المعنى على زيادة (إلا): لا تنفك مُناخةً.

ورد عليه بأن ذا الرمة أخطأ أو أن الرواة أخطأوا؛ لأنه أوقع (إلَّا) غير موقعها، لأن أفعال الاستمرار التي يسبقها الحرف النافي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه، فلا ينتقض نفي خبرها بـ(إلَّا) ولا يتصل الاستثناء بخبرها، ودخول النفي فيها على النفي جرى مجرى (كان) في كونها للإيجاب، غير مفهوم، لأنّ كلمة (جرت) غير مربوطة بما قبلها، ففي تعبيرك شيء ناقص. ومن ثم لم يجز: (ما زال زيدٌ إلا مقيماً) (ابن يعيش، 2001: 4/ 358).

وقد اعترض على الأصمعي كيف يستشهد ببيت ذي الرمة وهو الذي طعن في فصاحته فيقول: لا يحتج بشعر ذي الرُّمة، ويقول: فيه أشياء خارجة عن طريقة العرب (العكبري، 1986، ص 306).

قال ابن هشام: " زال وأخواتها لانتفاء ما بَعْدَها، ويدخل عليها النفي، فيصيرُ الكلام إيجابيًا، فيمتنع اقتران كل من معمولها بـ(إلَّا)، إذ شرط الاستثناء المفرغ ألّا يكون الكلام إيجابيًا، فلا يُقال: ما زال عالمًا إلا زيدٌ، ولا ما زال زيد إلا عالمًا" (ابن هشام، 1986، ص 270).

وأشار ابن عصفور (1980، ص 75) إلى زيادة (إلَّا) في الشعر عند استشهاده ببيت (العكبري، 1995: 176/1؛ ابن هشام، 2006: 1/ 276):

أرى الدهرَ إلا منجنونا بأهله=وما صاحبُ الحاجات إلا مُعذَّبَا

وأشار إلى رأي ابن جني القائل بزيادة (إلَّا) عند تناوله لقراءة ابن مسعود: ﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ ﴾ [هود: 111]. برفع (كل).

ونسب العكبري للمازني القول بزيادة (إلّا) فقد قال: "والثالث: أن (إلا) زائدة كذا قال المازني، قال المازني: وقد جاء زيادة (إلا) في مواضع كثيرة من الشعر، وقد أنشد سيبويه منه شيئا" (العكبري، 1986، ص 305).

وذكر ابن مالك قول ابن جني القائل بزيادة (إلَّا) من خلال تناول بيت ذي الرمة فقال: "أي ما تنفك مناخة، وإلّا زائدة. كل هذا قول ابن جني رحمه الله، فإلّا في هذه المواضع غير مخرجة شيئا" (الجياني، 1990: 2/ 268).

وأما المنكرون لمجيئ (إلا) زائدة فمنهم من غلط ذي الرمة، لأن (ما تنفك) وأخواتها بمعنى الإيجاب من حيث المعنى فلا يتصل الاستثناء بخبرها، ومنهم من غلط الرواة، وقالوا: الصوابُ (إلَّا) أو (آلَّا)بالتنوين، والإلُّ يُطلق على الشخص، والنَّسمَةِ، فهو الخبر، و (مُنَاخةٌ) صفة، وروي أنه أنشده على الاستثناء، فأُنكر عليه فتفطن ذو الرمة لخطئه.

ويمكن إجمال الأوجه الجائزة التي خُرج عليها بيت ذي الرمة على النحو الآتي (الجياني، 1990: 2/268):

الوجه الأول: أن الرواية: (آلاً مُناخة) و(الآلُ) الشَّخصُ الخَفِيُّ فكأنه قال: ما تنفك مهزولة من السَّيرِ فلا يكون في البيت على هذا استثناء.

والوجه الثاني: أنهم حكوا فيه الرفع على أنه ليس بخبر، فيجوز أن تكون (إلا) غير، وتكون بدلاً من الضمير في (تنفك) أو على تقدير إلا هي مناخة.

والوجه الثالث: أن (إلا) زائدة.

والوجه الرَّابع: أن تكون (مناخة) حال والخبر (على الخسف) ومعناه لا تنفك على الخسف إلا في حالة إناختها، أي لا تزال مُذَلّةً بالسير متعبة إلا إذا أنيخت.

والوجه الخامس: أن تكون (تنفك) تامة فلا تحتاج إلى خبر وهذا الوجه فيه نظر وبعد، وذلك أنك إذا جعلت (تنفك) تامة كان ما تنفصل ولا تفارق السَّير أو الإعياء إلا مناخة، فيكون (على الخسف) إمّا متعلقا بـ (مناخةً)، أو حالاً من الضمير فيه فيكون المعنى أنّها لا تزال على الخسف حتى في حال الإناخة، وليس المعنى على ذلك، ولا يجوزون الفصل بين خبر أفعال الاستمرار وبين اسمها في الاستثناء، ولا يجوز أيضاً أن يكون الاستثناء خبراً لها.

وبين العكبري وجه التعارض في اقتران خبر (زال) وأخواتها من أفعال الاستمرار بـ(إلّا) فقال: "إن قولك: ما زالَ زيدٌ كريماً معناه هو على كل حال، ومن ها هُنا لم يجز الاستثناء منه، فلا تَقول: ما زالَ زيدٌ إلا كريماً، كما لا يجوز كان زيدٌ إلا كريما.

وأن (زال) معناه فارق، وفارق في معنى النفي و (ما) للنفي، وإذا دخل النفي على النفي صار إيجاباً وتصير المعاملة مع الإيجاب" (العكبري، 1986، ص 305؛ الأنباري، 1999، ص 118).

وقال ابن هشام: قالوا: هذا غلط من الشاعر، وقيل: إن الرواية «آلا» بالتنوين، أي شخصا. وقيل: تنفك: تامة، بمعنى ما تنفصل عن التعب، فنفيها نفيّ، ومناخة: حال (ابن هشام، 1985، ص 99).

وقال ابن الشجري في أماليه: وليس دخول (إلَّا) في هذا البيت خطأ كما توهم بعضهم، لأن بعض النحاة قدر في (ينفك) التمام، ونصب (مناخةً) على الحال، فتنفك هنا مثل: ﴿مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ [البينة: 1]، والمعنى: ما ينفصل عن جهد ومشقة إلا في حال إناختها على الخسف، ورمى البلد: القفر بها، أي تنتقل من شدة الى شدة.

ويمتنع عند الدماميني اقتران خبر (زال) وأخواتها من أفعال الاستمرار بـ(إلَّا) (الدماميني، 1403).

وأجيب على المعترضين على بيت ذي الرمة بجوابين (البغدادي، 1997: 9/ 251):

الجواب الأول: أن (تنفك) تامة و(مناخةً) حال و(على الخسف متعلق بـ(مناخة) و(نرمي) معطوف على (مناخة).

الجواب الثاني: أن (تنفك) ناقصة، و(على الخسف) خبرها، و(مناخة) حال.

موقف المرادي من زيادة (إلَّا)

منع المرادي مجيء (إلَّا) زائدة، وحكم بالغرابة على رأي الأصمعي وابن جني ومن تابعهم القائلين بالزيادة، وحكم عليهم بالضعف؛ وعلته في ذلك أمران:

الأول: أن ما زال وأخواتها من أفعال الاستمرار يشترط فيها أن تسبق بنفي أو شبه نفي لفظا أو تقديرا فلا ينتقض نفي خبرها بـ(إلَّا)، لأن نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول (إلَّا).

الثاني: أنه لم ترد شواهد تثبت زيادتها، وأما ما ورد ظاهره عكس ذلك مثل بيت ذي الرمة وغيره فهو قليل لا تبنى عليه قاعدة، كما يحتمل تأويله وما دخله الاحتمال سقط به الاستدلال، قال السيوطي: "قال أبو حيان أيضا: إذا دخل الدليل الاحتمال سقط به الاستدلال..... هو مضمون ما قبله، فهذا تكرار مخلّ مملّ" (السيوطي، 1989، ص 131، 132).

ورد به على ابن مالك كثيرا في مسائل استدل عليها بأدلة تقبل التأويل، ووجَّه المرادي بيت ذي الرمة على وجهين:

الوجه الأول: يمكن حمل الفعل (تنفك) على التمام فهو يكتفي بفاعله المضمر وتقديره (هي)، ولا يحتاج إلى منصوب، وأما (مُنَاخة) الواقعة بعد (إلا) فهي منصوبه على الحالية وليست خبرا لـ(تنفك) لأنها تامة.

الوجه الثاني: أن (تنفك) في بيت ذي الرمة ناقصة وخبرها قوله (على الخسف) لتمام المعنى به، و(مناخة) منصوب على أنه حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور (على الخسف). وهو ما رآه الفراء (د.ت: 281/3) أيضا.

وبتتبع جملة من كتب حروف المعاني لاحظت عدم الإشارة إلى زيادة (إلا)، وما ذكر كان على سبيل العرض والمناقشة، وليس على سبيل الإقرار بحكم الزيادة وهي على النحو الآتي:

1- حروف المعاني، لأبي القاسم بن إسحاق الزجاجي ت 340هـ لم يشر فيه إلى زيادة (إلا).

2- معاني الحروف، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ت 384هـ لم يشر فيه إلى زيادة (إلا).

3- الأزهية في علم الحروف، لعلي بن محمد الهروي ت 415هـ لم يشر فيه إلى زيادة (إلا).

4-رصف المباني في شرح حروف المعاني لأحمد بن عبد النور المالقي ت 702هـ لم يشر فيه إلى زيادة (إلا).

5مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ت 761هـ، أشار على سبيل العرض فقط وليس الموافقة على ما زعمه الأصمعي وابن جني من زيادة (إلا).

6. العمري، ع. (1411). *مصابيح المغاني في حروف المعاني، لمحمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي المعروف بابن نور الدين ت 825هـ* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية.

وتزاد (إلَّا) في العربية في موضع واحد بالإجماع وهو إذا تكررت (إلا) وكان التكرار للتوكيد، وذلك إذا تلت عاطفًا، أو تلاها اسم مماثل لما قبلها ألغيت، فالأول نحو: ما جاء إلا زيد وإلا عمرو، فما بعد إلا "الثانية" معطوف بالواو على ما قبلها و(إلا) زائدة للتوكيد(ابن هشام، 1981: 2/ 186، 187).

وقد وقع الأمران في بيت (سيبويه، 1991: 2/ 341؛ ابن هشام، 2006: 2/ 272):

مَالَـــكَ مِـــنْ شَـــيْخِكَ إلَّا عَمَلُـــهْ إلَّا رَسِـــــــــيمُهُ وإلَّا رَمَلُـــــــــهْ

فـ(رسيمُه) بدل من (عملُه) وهو ضرب من السير فوق الذَّمِيل، و(رَمَلُه) عطف على (رسيمُه) وهو الهرولة (العمري، 1411، ص 120، 121)، و(إلَّا) المقترنة بكل منهما مؤكدة. قال ابن مالك: الحكم السابق إلّا الزائدة بعد عاطف، ولا عاطف في بيت ابن مالك (2020، ص 110):

وَأَلْـــــغِ (إلَّا) ذَاتَ تَوْكِيـــــدٍ كَـــــلَا تَمْـــــرُرْ بِهِـــــمْ إلاَّ الفَتَـــى إلَّا العَـــلاَ

أي اعتبر (إلا) ملغاة، أي غير موجودة، ولا تؤثر فيما دخلت عليه، إذا كررت وكانت للتوكيد، مثل: لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا، فالعلا هو الفتى، وهو يدل كل، أو عطف بيان من الفتى، و(إلا) لا أثر لها، ولو حذفت ما تغير الإعراب (ابن هشام، 1981: 2/ 186).

وبناء على ما سبق أستطيع أن أحكم بصحة رأي المرادي في هذه المسألة لأن ما ذكر من شاهد أو شاهدين يحتملان التأويل، لا يرقى لإثبات الحكم النحوي، ولا يقوم دليل على مجيء (إلا) زائدة، فليس النادر الشاذ الخارج عن القياس يوجب إبطال الأصول.

6- مجيء (إلا) بمعنى (بعد)

قال المرادي: "ومن أغرب ما قيل في (إلا) أنها قد تكون بمعنى بعد، وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [البقرة: 150]، وقوله: ﴿إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾ [النساء: 22]، وقوله: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: 56]" (المرادي، 1992، ص 520، 521).

الدراسة

لم أعثر في كتب معاني الحروف على مجيء (إلا) بمعنى (بعد) سوى ما جاء في الجنى الداني، وما ورد في هذا الحكم جاء في كتب التفسير عند تناول الآيات الثلاث السابقة على النحو الآتي:

1- مثبت مجيء (إلا) بمعنى (بعد)، كابن جرير الطبري.

2- معترض كأبي حيان، والسمين الحلبي.

3- عرض الحكم فقط دون اختيار أو اعتراض، كالثعلبي، وابن عطية، والقرطبي.

أولا: المثبتون

أثبت محمد بن جرير الطبري مجيء (إلا) بمعنى (بعد) واختاره عند تناوله تفسير قوله تعالى: ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰۖ وَوَقَىٰهُمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [الدخان: 56]، فقال: "بقوله (إلا الْمَوْتَةَ الأولَى) موتة من نوع الأولى هم ذائقوها، ومعلوم أن ذلك ليس كذلك، لأن الله عزّ وجلّ قد آمَن أهل الجنة في الجنة إذا هم دخلوها من الموت، ولكن ذلك كما وصفت من معناه. وإنما جاز أن توضع (إلا) في موضع (بعد) لتقارب معنييهما في هذا الموضع وذلك أن القائل إذا قال: لا أكلم اليوم رجلا إلا رجلا بعد رجل عند عمرو قد أوجب على نفسه ألا يكلم ذلك اليوم رجلا بعد كلام الرجل الذي عند عمرو. وكذلك إذا قال: لا أكلم اليوم رجلا بعد رجل عند عمرو، قد أوجب على نفسه ألا يكلم ذلك اليوم رجلا إلا رجلا عند عمرو، فبعد، وإلا متقاربتا المعنى في هذا الموضع. ومن شأن العرب أن تضع الكلمة مكان غيرها إذا تقارب معنياهما ... فكذلك قوله: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: 56]، وضعت (إلا) في موضع (بعد) لما نصف من تقارب معنى (إلا)، و(بعد) في هذا الموضع، وكذلك: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾ [النساء: 22]، إنما معناه: بعد الذي سلف منكم في الجاهلية"(الطبري، 2000: 22/ 54، 55).

ثانيا: المنكرون

أنكر أبو حيان والسمين الحلبي والمرادي مجيء (إلا) بمعنى (بعد)، قال أبو حيان تعليقا على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ ﴾ [البقرة: 150]: "وأضعف من هذا زعم أن (إلا) بمعنى (بعد)، أي بعد الذين ظلموا، وجعل من ذلك: ﴿إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾

[النساء: 22]، أي بعد ما قد سلف، و: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: 56]، أي بعد الموتة الأولى، ولولا أن بعض المفسرين ذكر هذين القولين، ما ذكرتهما لضعفهما" (أبو حيان، 1420: 1/ 385).

ويقصد أبو حيان بـ(بعض المفسرين) محمد بن جرير الطبري، وابن عطية الأندلسي، والقرطبي.

ووصف السمين الحلبي مجيء (إلا) بمعنى (بعد) بأنه أفسد الآراء وأنكرها فقال تعليقا على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [البقرة: 150]: "الرابع: أنَّ (إلا) بمعنى بَعْدَ، أي: بعد الذين ظلموا، وجعل منه قول الله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: 56]، وقولَه تعالى: ﴿إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾ [النساء: 22]، تقديرُه: بعد الموتةِ وبعدَ ما قد سَلَف، وهذا من أفسدِ الأقوالِ وأنْكَرِها وإنما ذكرْتُه لغرضِ التنبيه على ضَعْفِه" (السمين الحلبي، د.ت: 2/179).

وكرر ابن عادل (د.ت) في تفسيره (68/3) كلام السمين الحلبي بنصه السابق في حكم مجيء (إلا) بمعنى (بعد).

ومن المفسرين المعاصرين الشيخ أبو بكر الجزائري ذكر مجيء (إلا) بمعنى (بعد)، قال معلقا على قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: 56]: "أي لا يذوقون في الجنة الموت بعد الموتة الأولى التي ذاقوها في الدنيا فإن أهلها لا يمرضون ولا يهرمون ولا يموتون " (الجزائر، 2003: 5/ 20).

ثالثا: العرض فقط دون اختيار أو اعتراض

من المفسرين من ذكر مجيء (إلا) بمعنى (بعد) دون اعتراض أو اختيار مثل الثعلبي وابن عطية والقرطبي.

قال الثعلبي: "﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: 56]، يعني: سوى الموتة الأولى وبعدها، وضع (إلَّا) موضع (بعد) كقوله: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾ [النساء: 22]، يعني: بعد ما قد فعل آباؤكم " (الثعلبي، 2002: 8/357).

وأشار ابن عطية إلى رأي الطبري فقال: "وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: 56]، قدر قوم (إلا) بسوى، وضعف ذلك الطبري وقدرها بـ(بعد) وليس تضعيفه بصحيح بل يصح المعنى بسوى ويتسق" (المحاربي، 1422: 5/ 69).

وقال القرطبي تعليقا على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدۡ سَلَفَ﴾ [النساء: 22]: "وقيل: (إلا) بمعنى بعد، أي بعد ما سلف، كما قال تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ﴾ [الدخان: 56]، أي بعد الموتة الأولى"(القرطبي، 1964: 5/ 104).

موقف المرادي:

تابع المرادي في مجيء (إلَّا) بمعنى (بعد) رأي شيخه أبي حيان فقد حكم المرادي عليه بأنه غريب، ووصفه أبو حيان بأن من يزعم أن (إلا) بمعنى (بعد) رأيه ضعيف.

وعلة غرابة مجيء (إلا) بمعنى (بعد) هو أن (بعد) تأتي على وجهين: أحدهما التعقيب، والثاني المعية فتكون بمعنى (مع)، يقال هو كريم وهو بعد هذا فقيه، أي: مع هذا (العمري، 1411، ص 1/ 185). والمعنيان يتعارضان مع سياق الآيات الثلاث المستشهد بها، فحكم على مجيء (إلا) بمعنى (بعد) بالضعف والغرابة لذلك.

7- نوع (إيَّا) في إيَّاك وأخواته

قال المرادي: "للنحويين فيها مذاهب:

الأول: أن (إيَّا) اسم مضمر، ولواحقه - أعني الياء، والكاف، والهاء - حروف تبين أحوال الضمير، من تكلم، وخطاب، وغيبة. وهو مذهب سيبويه، واختاره الفارسي، وابن جني. ونسبه صاحب البديع إلى الأخفش.

الثاني: أن (إيَّا) اسم مضمر، ولواحقه ضمائر. وهو مضاف إليها. ولا يعلم ضمير أضيف إلى غيره، وهذا مذهب الخليل، والمازني. واختاره ابن مالك، ونسبه إليهما، وإلى الأخفش.

الثالث: أن (إيَّا) اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة.

الرابع: أن (إيَّاكَ) بكماله اسم واحد مضمر. ونسب للكوفيين.

الخامس: أن (إيَّاكَ) بكماله اسم واحد، ظاهر مبهم. حكاه بعضهم، وهو غريب" (المرادي، 1992، ص 536).

الدراسة

من القواعد الكلية في اللغة العربية أن الضمير (الشنقيطي، 2010، ص 430) لا يدخل على الضمير كما أنّ الشيء لا يدخل على ذاته، ولذلك اختلف العلماء في اتصال الضمير (إيَّا) بالضمير المتصل على جميع أنواع صيغه، من صيغة نصب وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع، وغيبة وحضور وتكلم، فيصير حينئذ منفصلا، نحو (الصيمري، 1982: 1/ 501، 502):

إيَّايَ: مذكرا أو مؤنثا. إيَّانَا: للمتكلم مع غيره. إيَّاكَ: بفتح الكاف للمخاطب المذكر. إيَّاكِ: بكسر الكاف للمخاطبة المؤنثة. إيَّاكُمَا: للمذكَّرَيْنِ والمؤنَّثَيْنِ جميعا قياسا على التثنية والجمع. إيَّاكُمْ: لجماعة المذكَّرين، ويجوز إياكُمُو بإثبات الواو ويجوز حذفها. إيَّاكُنَّ: لجماعة الإناث. إيَّاهُ: للغائب المذكر. إيَّاهَا: للغائبة المؤنثة. إيَّاهُمَا: للاثنين مذكرَين أو مؤنثَين. وإيَّاهُمْ: للجمع المذكر، ويجوز إيَّاهُمُو بإثبات الواو ويجوز حذفها. إيَّاهُنَّ: لجماعة الإناث. وقد اختلف العلماء في نوع (إيَّا) عند اتصال الضمير بها في قولنا (إيَّاكَ) وفروعه على النحو الآتي (الأنباري، 1407: 2/ 696):

1- ذهب الخليل (سيبويه، 1991: 1 / 141؛ ابن الأثير، 1420: 2/ 11، 12، الزجاج، 1988: 1/ 10، 11، ابن جني، 1405: 311/1؛ (النحاس، 1421: 1/ 123؛ القيسي، 1405: 10/1، الأنباري، 1407: 2/ 406؛ الصيمري، 1982: 1/ 503؛ ابن جني، 1405: 320/1،319)، وتابعه المازني إلى أن (إيَّا) اسم مبهم أضيف إلى ما يلحقه من كاف وهاء وياء وألف ونون، وموضعهن جر بالإضافة؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات فخص بالإضافة عوضا عما منعه، قياسا على ما حكي من إضافته إلى الاسم الظاهر في قولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاهُ وإيَّا الشّوَابِّ(الصيمري، 1982: 1/ 503).

وذكر ابن الأنباري هذا الرأي، ووجه الاعتراض عليه فقال: " فباطل لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ولم يقع قط نكرة، والذي يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف، كالتاء في (أنت) فإن الضمير هو (أن) وهو مبهم والتاء تبينه فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث، فكذلك هاهنا جعلت هذه الأحرف مبنية لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة، وكما لا يجوز أن يقال إنه مضاف إلى التاء فكذلك لا يجوز أن يقال: إن (إيا) مضاف إلى الكاف والهاء والياء، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة ولها نظير في كلامهم، كان أولى من جعل الضمير مضافا إليها ولا نظير له في كلامهم "(الأنباري، 1407: 2/ 697).

2- ذهب البصريون (الأنباري، 1407) إلى أن (إيَّا) هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب. واحتج البصريون بأن (إيَّا) هي الضمير دون الكاف والهاء والياء؛ وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد لأنه لا نظير له في كلامهم، فوجب أن تكون (إيا) هي الضمير؛ لأن لها نظيرا في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير، ولهذا المعنى قلنا إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة ها هنا؛ لأن الأسماء

المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأن الإضافة تراد للتعريف، والمضمر في أعلى مراتب التعريف فلا يجوز إضافته إلى غيره، فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب.

3- **ذهب الأخفش** (ابن الأثير، 1420: 2/ 12؛ ابن جني، ابن جني1405: 1/ 319، 320)، **و ابن السراج** (ابن الأثير، 1420: 2/ 12) **واختاره الفارسي** (ابن جني، 1405: 1/ 316؛ أبو حيان 1/ 208؛ ابن الأثير، 12/1420:2) **و ابن جني** (1405: 319، 320) إلى أنها اسم مضمر، والحروف التي قرنت بها لتبيين المقصود كالتاء في (أنت)، والكاف في (ذاك)، ولا موضع لهن من الإعراب، فـ(إيَّا) وما بعدها كلمة واحدة؛ لأن المضمر لا يضاف.

ودافع الصيمري (1982: 1/ 504) عن رأي الخليل ورد ما يتوهم غير ما أراده الخليل فقال: لأن الخليل لم يجعل قوله (فإياه وإيا الشوابِّ) أصلا يقاس عليه في إضافة (إيا) إلى الأسماء الظاهرة، وإنما استدل بإضافتهم (إيا) إلى (الشواب) على أن ما بعد (إيا) من المضمرات في موضع جر بإضافة (إيا) إليها، وهذا استدلال صحيح؛ لأنه استدل على ما لا يتبين فيه الإعراب بإعراب ما يتبين فيه الإعراب.

ويرى الهروي (1993، ص 138) أنه لا يصح أن نقول في (إيَّا): إنه اسم مضمر، والمضمر الذي بعده هو حرف خطاب أو غيبة أو تكلم لا غير كما زعمه بعضهم، وعضده ابن جني (1405: 1/ 319، 320) لفساد ذلك بوجهين:

أحدهما: أن (إيَّا) لو كان ضميرا لعاد على شيء، وهو لا يعود على شيء فبطل كونه ضميرا.

والثاني: أنه لا يتغير في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير ولا غيبة ولا حضور، ولو كان ضميرا لتغير بحسب ذلك، وإنما يتغير بحسب ما بعده، وهو العائد على الأسماء فهو المضمر لا غير و(إيَّا) دعامة له، فإذا كان متصلا بالفعل أو ما في معناه قيل له ضمير متصل، وإذا كان متصلا بـ(إيَّا) قيل له ضمير منفصل.

4- **وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد** إلى أنه اسم مضمر مبهم مثل (كل) أضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أضيف غيره (النحاس، 1421: 1/ 123؛ ابن الأثير، 1420: 12/2؛ القيسي، 1405: 1/ 11؛ الأنباري، 1407: 2/ 406).

5- **ذهب الكوفيون** (ابن جني، 1405: 1/ 319، 320) إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه وإياي هي الضمائر المنصوبة، وأن (إيَّا) عماد، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان. واحتج الكوفيون بأن هذه الكاف والهاء والياء هي الكاف والهاء والياء التي تكون في حال الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأتى بـ(إيَّا) لتعتمد الكاف والهاء والياء عليها إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه، والذي يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد (إيَّا) ولزومها لفظا واحدا.

واعترض (الأنباري، 1407: 2/ 701، 702) على الكوفيين بأن الكاف والهاء والياء هاهنا كالتاء في (أَنْتَ)، فإنها في اللفظ مثل التاء في (قمتَ)، وإن كانت التاء في (أنت) حرفا والتاء في (قمت) اسما، وكما لا يجوز أن يقال إن التاء في أنت اسم؛ لأنها مثل التاء في (قمت)، فكذلك هاهنا، وكما أن الاسم المضمر في (أنت): (أن) وحدها والتاء لمجرد الخطاب وليست عمادا للتاء، فكذلك (إيَّا) هي الاسم المضمر وحدها وليست عمادا للكاف والهاء والياء، وأما استدلالهم على أن (إيَّا) عماد بلحاق التثنية والجميع لما بعدها فيبطل بأنت.

6- **وذهب بعض العلماء** إلى أن (إيَّاكَ) بكماله هو الضمير، واعترض عليه بأن الكاف في (إياك) بمنزلة التاء في (أنت)، والذي يدل على ذلك أن الكاف في (إياك) تفيد الخطاب كما أن التاء في (أنت) تفيد الخطاب، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر كما أن فتحة التاء في أنت تفيد خطاب المذكر، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث، فكما أن التاء ليست من المضمر الذي هو أن في (أنت)، وإنما هي لمجرد الخطاب، ولا موضع لها من

الإعراب، فكذلك الكاف ليست من المضمر الذي هو إيا في (إياك)، وإنما هي لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الإعراب (ابن جني، ابن جني1405: 1/ 319، 320).

7- **وذهب أبو إسحاق الزجاج والسيرافي** (الزجاج، 1988: 1/ 10، 11؛ ابن الأثير، 1420: 2/ 12؛ الأنباري، 1407: 2/ 406؛ ابن يعيش، 2001: 3/ 100؛ ابن عقيل، 1984: 1/ 102؛ المرادي، 1992، ص 493) إلى أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات وأنها في موضع جر بالإضافة، فالكاف في (إياك) في موضع جر بإضافة إيا إليها، إلا أنه ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات. فالزجاج والسيرافي يقولان بقول الخليل ويخالفانه في أنه مظهر وهي عندهما كـ(سبحان).

واعترض ابن جني على هذا القول بأن (إيا) اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمر، ففاسد، وليس (إيا) بمظهر، والدليل على أن (إيا) ليس باسم مظهر اقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، كما اقتصروا بـ(أنا) ونحوها على ضرب واحد من الإعراب، وهو الرفع.

فكما أن أنا وأنت وهو ونحن وما أشبه ذلك أسماء مضمرة، فكذلك (إيا) اسم مضمر، لاقتصارهم به على ضرب واحد من الإعراب، وهو النصب، ولم نعلم اسما مظهرا اقتصر به على النصب البتة، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية، نحو: ذات مرة، وبعيدات بين، وذا صباح، وما جرى مجراهن (ابن جني، 1405: 1/ 323).

8- **حكى ابن كيسان** (القيسي، 1405: 1/ 10؛ الأنباري، 1407: 2/ 406؛ ابن مالك، 1982: 2/ 13)، عن بعض النحويين أن (إيَّاك) بكمالها اسم، فالياء والكاف والهاء هي الأسماء، و(إيا) عماد لها لأنها لا تقوم بنفسها.

واعترض ابن جني على هذا الرأي بأن (إيا) ضمير منفصل بمنزلة أنا وغيره، وهذه مضمرات منفصلة، فكما أن أنا وأنت ونحوها مخالف للفظ المرفوع المتصل، نحو التاء في قمت والنون والألف في قمنا، والألف في قاما، والواو في قاموا، بل هي ألفاظ أخر غير ألفاظ الضمير المتصل، وليس شيء منها معمودا به شيء من الضمير المتصل، بل هو قائم بنفسه، فكذلك (إيا) اسم مضمر منفصل، ليس معمودا به غيره، فهذا هو محض القياس (ابن جني، ابن جني1405: 1/ 311).

9 – **نسب لابن درستويه** أنها ليست باسم ولا ضمير، بل هي حروف، بدليل قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاهُ وإيَّا الشوابّ) إنها ليست اسما ولا ضميرا لاتصال (إيَّا) بالظاهر (الشواب)، وهذا يقوي أنها ليست اسما ولا ضميرا، واعترض عليه بأن إخراج الضمائر الاسمية إلى الحرفية لمجرد الخطاب هو تكلف بغير دليل؛ لإخراج أصل إلى فرع وكثير إلى قليل (ابن الأثير، 12/1420:2؛ الهروي، 1993، ص 138؛ ابن يعيش، 2001: 3/ 101).

موقف المرادي:

حكم المرادي على ماحكاه ابن كيسان من (إيَّاك) بكماله اسم واحد ظاهر مبهم أنه غريب، فيبطل كون (إياك) وفروعه بكمالها أسماء ظاهرة مبهمة؛ لأنه لو كان الأمر على ذلك لما اقتصر في (إيا) على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمر، وأنه لما اقتصر بـ(أنا) و(أنت) و(هو) وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع، دل على أنها أسماء مضمرة، إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو: (ذات مرة) و(بعيدات بين) ونوع من المصادر نحو: (سبحان) و(معاذ)، وليس (إيَّا) ظرفا ولا مصدرا فيلحق بهذه الأسماء (الأنباري، 1407: 2/ 696).

والذي يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لجاز أن ينوب الاسم الظاهر عن (إياك)، فيقال: ضربت إياك، كما يقال: ضربت زيدا، فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر.

8 – مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ)

قال المرادي: "وزاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى إلا أن، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع. كقول الشاعر (العيني، 2010: 4/ 1898):

لَـيْسَ العَطَـاءُ مِـنَ الفُضُـولِ سَـمَاحَةً حَتَّـى تَجُـودَ وَمَـا لَـدَيْكَ قَلِيـلُ

وهو معنى غريب، ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم. وقول سيبويه في قولهم والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل: والمعنى: حتى أن تفعل، ليس نصًّا على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أنْ)، لأن ذلك تفسير معنى. ولا حجة في البيت، لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى" (المرادي، 1992، ص 554، 555).

الدراسة:

تأتي (حتى) الداخلة على المضارع المنصوب بـ(بأنْ) المصدرية الناصبة المضمرة وجوبا على ثلاثة معان (ابن هشام، 1985، ص 169، 170):

1- أن تكون للغاية بمعنى (إلى) كقوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: 91].

2- أن تكون للتعليل بمعنى (كي) التعليلية كقوله تعالى: ﴿هُمُ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْ﴾ [المنافقون: 7]، ونحو: أسلمْ حتى تدخلَ الجنةَ، أي: لتدخلها (الكفوي، 1998، ص 619).

3- زاد ابن مالك أن تكون بمعنى (إلَّا) في الاستثناء (الزبيدي، د.ت: 4/ 488) المنقطع (ابن عقيل، 1980: 2/ 210؛ السامرائي، 2000: 2/ 247)، ذكره ابن مالك (د.ت، ص 230)، واستشهد عليه بقول الشاعر:

لَيْسَ العَطَاءُ مِنَ الفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ

أي إلا أن تجود، وهو استثناء منقطع؛ لأن الجود في حالة قلة المال ليس من جنس المستثنى منه وهو العطاء في حالة الكثرة، فلو جعلنا (إلّا أن) مكان (حتى) فقلنا: ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود وما لديك قليل؛ كان المعنى صحيحا، كما استشهد ابن مالك بقول الآخر (أمرؤ القيس، 2004، ص 142؛ أبو حيان الأندلسي، د.ت: 10 / 335؛ ابن هشام، 1985، ص 169؛ ناظر الجيش: 4178/8):

واللهِ لا يَـــذهَبُ شَـــيخي بـــاطِلا حتـــى أُبيـــرَ مالِكًـــا وكـــاهِلَا

وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قوله: وأما قولهم: واللهِ لا أفعلُ إلا أنْ تفعلَ، فأنْ تفعل في موضع نصب، والمعنى حتى تفعل"(سيبويه، 1991: 2/ 342). وصرح به ابن هشام الخضراوي (1428، ص 77)، وجعل منه حديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حتَى أَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أويُنَصِّرَانِهِ» (ابن حنبل، 1995: 14/ 233)؛ إذ زمن الميلاد لا يتطاول فتكون (حتى) فيه للغاية، ولا كونه يولد على الفطرة علته اليهودية والنصرانية فتكون فيه للتعليل، وأجاز ابن هشام الأنصاري (ابن هشام، 1985، ص 170، 646، 688) في الحديث وجها آخر: وهو أن يكون فيه حذف، أي: يولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون.

وأجاز أبو البقاء العكبري أن تكون (حتى) بمعنى (إلى) وأن تكون بمعنى (إلَّا) في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾ [البقرة: 102]، فقال: "حتى يقولا أي إلى أن يقولا، والمعنى أنهما كانا يتركان تعليم السحر إلى أن يقولا إنما نحن فتنة، وقيل حتى بمعنى إلا، أي وما يعلمان من أحد إلا أنْ يقولا" (العكبري، د.ت: 55/1).

واعترض ابن هشام الأنصاري (1985، ص 169) على الاستشهاد بهذه الآية؛ لأن الظاهر في هذه الآية خلافه، إذ المراد معنى الغاية فهي بمعنى (إلى).

وأقر ابن هشام الأنصاري بمجيء (حتى) بمعنى (إلَّا) في البيتين اللذين استشهد بهما به ابن مالك؛ لأنه ظاهر المعنى فما بعدهما ليس غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه.

واستدرك ابن الناظم بدر الدين على أبيه ابن مالك فأضاف احتمال أن تكون (حتى) في البيت بمعنى (إلى أنْ) ولا يفسد به المعنى، مع إقراره بصحة تأويل ابن مالك وهو أن تكون بمعنى (إلَّا أن) فيما استشهد به من قول الشاعر:

لَـيْسَ العَطَـاءُ مِـنَ الفُضُـولِ سَـمَاحَةً حَتَّـى تَجُـودَ وَمَـا لَـدَيْكَ قَلِيـلُ

فقال: "وزاد الشيخ رحمه الله - أي ابن مالك – كونها بمعنى (إلّا أنْ)، واستشهد بقول الشاعر:

لَـيْسَ العَطَـاءُ مِـنَ الفُضُـولِ سَـمَاحَةً حَتَّـى تَجُـودَ وَمَـا لَـدَيْكَ قَلِيـلُ

بناء على أنك لو جعلت (إلا أن) مكان (حتى) فقلت: ليس العطاء من الفضول سماحة إلا أن تجود وما لديك قليل، كان المعنى صحيحا. وأرى أنك لو جعلت (إلى أن) مكان (حتى) لم يكن المعنى فاسدا" (الجياني، 1990: 4/ 24).

وأبو حيان قد اشتهر عنه كثرة اعتراضه على ابن مالك فاتخذ ما استدركه ابن الناظم على أبيه اعتراضا على الشاهد وإسقاطا له؛ لأن الشاهد متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، فما أثبته أبو حيان وإن أمكن لا مرجح له حتى يكون هو الظاهر دون الاستثناء الذي لا يتعارض مع المعنى.

قال أبو حيان: "وقد أغنانا ابنه عَن الرَّد عليه في ذلك، وقال إنه يصح فيه تقدير (إلى أن)، وإذا احتمل أن تكون (حتى) فيه للغاية فلا دليل في البيت على أن (حتى) بمعنى (إلا أن)" (ناظر الجيش، 1428: 4177/8، السيوطي، 2006: 2/ 381).

وتابع المرادي شيخه أبا حيان فيما قاله تعليقا على البيت المستشهد به في مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ) وحكم عليه بالغرابة، فقال في الجنى الداني: "وزاد ابن مالك في التسهيل معنى ثالثاً، وهو أن تكون بمعنى (إلا أن)، فتكون بمعنى الاستثناء المنقطع. كقول الشاعر:

لَـيْسَ العَطَـاءُ مِـنَ الفُضُـولِ سَـمَاحَةً حَتَّـى تَجُـودَ وَمَـا لَـدَيْكَ قَلِيـلُ

وهو معنى غريب، ذكره ابن هشام، وحكاه في البسيط عن بعضهم. وقول سيبويه في قولهم: والله لا أفعل كذا إلا أن تفعل: والمعنى: حتى أن تفعل، ليس نصًّا على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أنْ)، لأن ذلك تفسير معنى، ولا حجة في البيت؛ لإمكان جعلها فيه بمعنى إلى" (المرادي، 1992، ص 554، 555).

وقال في توضيح المقاصد والمسالك: "وزاد في التسهيل: أنها تكون بمعنى (إلَّا أنْ، كقوله:

لـيس العطـاءُ مـن الفضـول سـماحةً حتـى تجـودَ ومـا لـديك قليـلُ

وهذا معنى غريب، وممن ذكره ابن هشام وحكاه في البسيط عن بعضهم. ولا حجة في البيت لإمكان جعلها فيه بمعنى (إلى)" (المرادي، 2008: 3/ 1250).

وأشار البغدادي إلى مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا) لكنها دخلت على الماضي في قول الشاعر (ابن منظور، 1414؛ البغدادي، 1997: 3/ 370):

قَلَّمَـا عَـرَّسَ حَتَّـى هِجْتُـهُ بِالتَّبَاشِـيرِ مِـنَ الصُّـبْحِ الأَوَلْ

فقال معلقا على البيت السابق: "و(حتى) هنا حرف جر بمعنى (إلا) الاستثنائية، أي: ما عرس إلا أيقظته، أي: نام قليلا ثم أيقظته وأكثر دخولها عل المضارع كقوله (البغدادي، 1997: 3/ 370).:

لَـيْسَ الْعَطـاء مـن الفضـول سـماحة حَتَّـى تجـود وَمَـا لَـديك قَلِيـل

كما أثبت ناظر الجيش مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ) متابعا بذلك ابن مالك فقال: "وعندي أنه يجوز أن يكون (على الفطرة) حالا من الضمير، و (يولد) في موضع الخبر بسبب هذه الإفادة و(حتى) بمعنى: (إلَّا أن) المنقطعة كأنه قيل: إلَّا أنْ يكون أبواه يهوّدانه أو ينصّرانه، والمعنى: لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه، وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام (حتى) ومنه قول امرئ القيس:

والله لا يـذهب شـيخي بـاطلا حتّـى أبيـد مالكـا وكـاهلا

المعنى: إلا أن أبيد، وهو منقطع بمعنى: لكن أبيد" (ناظر الجيش، 1428: 8/ 4178).

موقف المرادي:

تابع المرادي شيخه أبا حيان في هذه المسألة فضعف مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ) وحكم عليه بالغرابة في الجنى الداني وتوضيح المقاصد والمسالك كما مر.

وأرى جواز مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ) لصحة ما ورد شاهدا على ذلك، وهو أنه ظاهر قول سيبويه، وأما ما زعمه أبو حيان وتابعه تلميذه المرادي ووصفه بالغرابة من إبطال شاهد ابن مالك بسبب احتماله لمعنى آخر كما قال ابن الناظم، فإن هذا الاحتمال احتمال معنى لا يسقط معنى آخر، فهو على غرابته (الصبان، 1997: 435/3) كما يدعي المرادي ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل، المعنى: حتى أن تفعل، فقد صح بصحيح الشواهد والأقوال والثقة من العلماء كسيبويه وغيره.

النتائج:

وقد توصل البحث إلى النتائج الآتية:

في بعض مسائل الغريب قد يذكر المرادي رأيه في الجنى الداني ويكرره في توضيح المقاصد والمسالك كما في مسألة مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا أنْ).

كان المرادي كثيرا ما يطلق حكم (الغريب) في نهاية كلامه دون أن يعلل وجه الغرابة.

حكم المرادي بـ(الغريب) في كتابه توضيح المقاصد والمسالك في خمس مسائل هي:

1-إبدال الهمزة من الغين قال: "قولهم: رَأْنَة بمعنى رَغْنَة حكاه النضر بن شميل عن الخليل، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جدًّا" (المرادي، 2008: 3/ 1625).

2- في إبدال فاء الافتعال من الواو والياء تاء، ذكر المرادي ما حكاه: حكى الجرمي أن من العرب من يقول ائتسر وائتعد بالهمز وهو غريب (المرادي، 2008: 3/ 1618).

3- في مجيء (حتى) بمعنى (إلَّا) حكم على رأي ابن مالك بالغرابة (المرادي، 2008: 3/ 1250).

4- في وزن (فُعَل) الممنوع من الصرف للعلمية والعدل قال: "ذكر بعضهم عن فُعَل علم جنس قالوا: (جاء بعُلَقَ وفُلَقَ)، ولا يصرف وهو غريب" (المرادي، 2008: 3/ 1217).

5- في نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول قال: "وأما الثاني فنقل المصنف الاتفاق على جواز نيابته في باب كسا بشرط أمن اللبس؛ فتقول: (أُعطِي زيدا درهم) ولا يجوز نحو: (أعطي زيد عمرا) إلا بنيابة الأول لأنه يلبس، وحكي عن الفارسي: منع إقامة الثاني إذا كان نكرة والأول معرفة، وهو نقل غريب" (المرادي، 2008: 2/ 608).

- اتضح لي من خلال البحث أن الغريب يدور بين ثلاثة أشياء: رفض الحكم وهو الغالب، وقبول الحكم على ضعفه، أو أنه من قبيل المسكوت عنه والمتروك تحديد حكمه.
- تبين لي اختلاف العلماء في مصطلح الغريب؛ لأنه لم يكن محددا لديهم إذ إنه دار بين: قلة الاستعمال، والضعيف، والشاذ، والقليل، والنادر، والغريب.
- لاحظت اختلاف مسائل الغريب وتنوعها في معاني الحروف ولا سيّما الجنى الداني ومغني اللبيب.
- لاحظت أيضا أن حكم الغريب في الجنى الداني قد استعمله المرادي في بعض مسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين.
- في بعض المسائل لاحظت أن المرادي حكم بالغريب نظرا إلى التركيب وصناعة النحو دون النظر إلى صحة المعنى أو حسن التأويل كما في مسألة مجيء(حتى) بمعنى (إلَّا أنْ).
- تابع المرادي في الجني الداني شيخه أبا حيان في الحكم بالغريب في أربع مسائل:

1- في المسألة الثانية التي هي بعنوان: (إفادة "قد" التكثير).

2- في المسألة الرابعة التي هي بعنوان: (توجيه الرفع في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ).

3- في المسألة السادسة التي هي بعنوان (مجيء "إلَّا" بمعنى "بعد").

4- في المسألة الثامنة التي هي بعنوان (مجيء "حتى" بمعنى "إلَّا أنْ").

المراجع

ابن الأبرص، ع. (1994). *ديوانه*، دار الكتاب العربي.

ابن الأثير، ا. (1420). *البديع في علم العربية* (فتحي أحمد علي الدين، تحقيق ودراسة؛ ط.1). جامعة أم القرى.

الأزهري، خ. (2000). *شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، وبهامشه حاشية يس العليمي* (ط.1). دار الكتب العلمية.

الأعشى الكبير، م. (1950). *ديوانه* (محمد حسين، تحقيق). المطبعة النموذجية.

الألوسي، م. (1415). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* (علي عبد الباري عطية، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

امرؤ القيس. (2004). *ديوانه* (ط.2). دار المعرفة.

الأنباري. (1999). *أسرار العربية* (ط.1). مكتبة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

الأنباري، ع. (1407). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ومعه الانتصاف* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق). المكتبة العصرية.

البغدادي، ع. (1414). *شرح أبيات مغني اللبيب* (عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، تحقيق). دار المأمون للتراث.

البغدادي، ع. (1997). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.4). مكتبة الخانجي.

ابن جني. (1969). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات* (عبد الحليم النجار وآخرين، تحقيق؛ ط.3). المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

ابن جني، أ. (1405). *سر صناعة الإعراب* (حسن هنداوي، تحقيق). دار القلم.

الثعلبي، أ. (2002). *الكشف والبيان عن تفسير القرآن* (الإمام أبي محمد بن عاشور، تحقيق؛ ط.1). دار إحياء التراث العربي.

الجزائري، ج. (2003). *أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير* (ط.5). مكتبة العلوم والحكم.

الجوهري، إ. (د.ت). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*.

الجياني، م. (1990). *شرح تسهيل الفوائد* (عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، تحقيق؛ ط.1). هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن جني. (2010). *مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها* (حسين أحمد بوعباس، تحقيق). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

ابن جني، ع. (1987). *الخصائص* (محمد علي النجار، تحقيق). الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حاجي خليفة، م. (2021). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* (إكمال الدين إحسان أوغلي، بشار عواد معروف، مهران محمود الزعبي، محمود بشار العبيدي، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مركز دراسات المخطوطات الإسلامية.

ابن حجر العسقلاني، أ. (1976). *الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة* (ط.2). دائرة المعارف العثمانية.

حسن، ع. (د.ت). *النحو الوافي*، دار المعارف بمصر.

ابن حنبل، أ. (1995). *مسند الإمام أحمد بن حنبل* (أحمد محمد شاكر، تحقيق؛ ط.1). دار الحديث.

أبو حيان الأندلسي. (د.ت). *التذييل والتكميل* (حسن هنداوي، تحقق). دار القلم، وكنوز إشبيليا.

أبو حيان، م. (1420). *البحر المحيط في التفسير* (صدقي محمد جميل، تحقيق). دار الفكر.

أبي حيان الأندلسي. (1998). *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي.

الخضراوي، ا. هـ. (1428). *آراؤه النحوية والصرفية* (رسالة ماجستير غير منشورة) بكلية التربية بجدة.

الدماميني. (1403). *تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد* (محمد عبد الرحمن المفدى، تحقيق).

ذو الرمة. (1995). *ديوانه* (أحمد حسن بسج، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.

الزبيدي، م. (د.ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*، دار الهداية.

الزجاج، إ. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (عبد الجليل عبده شلبي، تحقيق؛ ط.1). عالم الكتب.

الزجاجي. (1979). *الإيضاح في علل النحو* (مازن المبارك، تحقيق). دار النفائس.

الزجاجي، ع. (1984). *حروف المعاني* (علي توفيق الحمد، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.

الزركشي، ب. (1957). *البرهان في علوم القرآن* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق؛ ط.1). دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

الزركلي، خ. (2002). *الأعلام* (ط.5). دار العلم للملايين.

الزمخشري، م. (1407). *الكشاف* (ط.3). دار الكتاب العربي.

السامرائي، ف. ص. (2000). *معاني النحو* (ط.1). دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

السخاوي، ع. (1995). *سفر السعادة وسفير الإفادة* (محمد الدالي، تحقيق؛ ط.2). دار صادر.
ابن أبي سلمى، ز. (2005). *ديوانه* (حمدو طماس، تحقيق؛ ط.3). دار المعرفة.
السمين الحلبي، أ. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد محمد الخراط، تحقيق)، دار القلم.
سيبويه. (1991). *الكتاب* (عبد السلام هارون، تحقيق). الجيل.
السيرافي، ا. (2008). *شرح كتاب سيبويه* (أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية.
السيوطي، ج. (2006). *همع الهوامع شرح جمع الجوامع* (أحمد شمس الدين، تحقيق). دار الكتب العلمية.
السيوطي، ع. (1966). *شرح شواهد المغني*، لجنة التراث العربي.
السيوطي، ع. (1967). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* (محمد أبو الفضل إبراهيم؛ تحقيق؛ ط.1)، دار إحياء الكتب العربية.
السيوطي، ع. (1989). *الاقتراح في أصول النحو وجدله* (محمود فجال، تحقيق؛ ط.1). دار القلم.
السيوطي، ع. (1990). *الأشباه والنظائر* (ط.1). دار الكتب العلمية.
السيوطي، ع. (1996). *الإتقان في علوم القرآن* (سعيد المندوب، تحقيق). دار الفكر لبنان.
السيوطي، ع. (د.ت). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق). المكتبة العصرية.
الشنقيطي، م. (2010). *فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية)* (أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، شرح؛ ط.1). مكتبة الأسدي.
الصبان، م. (1997). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك* (ط.1). دار الكتب العلمية.
الصيمري، م. (1982). *التبصرة والتذكرة* (فتحي أحمد مصطفى، تحقيق). مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
ضيف، ش. (د.ت). *المدارس النحوية*، دار المعارف.
الطبري، م. (2000). *(تفسير الطبري) جامع البيان في تأويل القرآن* (أحمد محمد شاكر، تحقيق؛ ط.1). مؤسسة الرسالة.
طحان، م. أ.؛ الشايجي، ع. خ.؛ عبيد، ن. ع.. *معجم المصطلحات الحديثية*.
ابن عادل، ع. (د.ت). *تفسير اللباب*، دار الكتب العلمية.
عبد الباقي، ض. (2006). *لغة تميم دراسة تاريخية وصفية*، مجمع اللغة العربية.
ابن العجاج، ر. (د.ت). *ديوانه*، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر.
ابن عصفور، ع. (1980). *ضرائر الشِّعْر* (السيد إبراهيم محمد، تحقيق؛ ط.1). دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.
العكبري، أ. (1986). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين* (عبد الرحمن العثيمين، تحقيق؛ ط.1). دار الغرب الإسلامي.
العكبري، ع. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (عبد الإله النبهان، تحقيق؛ ط.1). طبعة دار الفكر.
العكبري، ع. (د.ت). *التبيان في إعراب القرآن* (علي محمد البجاوي، تحقيق). عيسى البابي الحلبي وشركاه.
ابن عقيل. (1984). *المساعد على تسهيل الفوائد* (عبد المنعم بركات، تحقيق). دار الفكر.
ابن عقيل، ع. (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل لمحمد محي الدين عبد الحميد* (ط.20). دار التراث بالقاهرة، دار مصر للطباعة.
ابن العماد، ع. (1986). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب* (محمود الأرناؤوط، تحقيق؛ ط.1). دار ابن كثير.

العمري، ع. (1411). *مصابيح المغاني في حروف المعاني، لمحمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب الموزعي المعروف بابن نور الدين ت 825هـ* [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السعودية.

عيد، م. (د.ت). *النحو المصفى*، مكتبة الشباب.

العيني، م. (2010). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)* (علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر، تحقيق؛ ط.1). دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

الفارسي، أ. (1978). *المسائل الحلبيات* (حسن هنداوي، تحقيق؛ ط.1). دار القلم، ودار المنارة.

الفارسي، أ. (2002). *المسائل العسكريات في النحو العربي* (علي جابر المنصوري، تحقيق). الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع.

الفراء، ي. (د.ت). *معاني القرآن* (أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، تحقق). الدار المصرية.

الفراهيدي، ا. (د.ت). *العين* (مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، تحقيق). دار ومكتبة الهلال.

القرطبي، م. (1964). *(تفسير القرطبي) الجامع لأحكام القرآن* (أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، تحقيق؛ ط.2). دار الكتب المصرية.

القيسي، م. (1405). *مشكل إعراب القرآن* (حاتم صالح الضامن، تحقيق؛ ط.2). مؤسسة الرسالة.

القيسي، م. (2007). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها* (الشيخ عبد الرحيم الطلاهوني، تحقيق). دار الحديث.

الكفومي، أ. (1998). *الكليات* (عدنان درويش، محمد المصري، تحقيق). مؤسسة الرسالة.

المالقي، أ. (د.ت). *رصف المباني في شرح حروف المعاني* (أحمد الخراط، تحقيق). مجمع اللغة العربية.

ابن مالك. (1982). *شرح الكافية الشافية* (عبدالمنعم أحمد هريدي، تحقيق). جامعة أم القرى.

المبرّد. (1985). *المقتضب* (محمد عبد الخالق عضيمة، تحقيق). المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

المحاربي، ع. (1422). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز* (عبد السلام عبد الشافي محمد، تحقيق؛ ط.1). دار الكتب العلمية بيروت.

المرادي. (1992). *الجنى الداني في حروف المعاني* (فخر الدين قباوة؛ ومحمد نديم فاضل، تحقيق).

المرادي، ح. (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (عبد الرحمن علي سليمان، تحقيق؛ ط.1). دار الفكر العربي.

المكودي، م. (2005). *شرح المكودي على الألفية في علمي النحو والصرف* (عبد الحميد هنداوي، تحقيق). المكتبة العصرية.

ابن منظور، م. (1414). *لسان العرب* (ط.3). دار صادر.

الميداني، أ. (د.ت). *مجمع الأمثال* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق). دار المعرفة.

ناظر الجيش، م. (1428). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد* (علي محمد فاخر وآخرون، دراسة وتحقيق؛ ط.1). دار السلام.

النَّحَّاس، أ. (1421). *إعراب القرآن* (ط.1). منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.

الهروي، ع. (1993). *الأزهية في علم الحروف* (عبد المعين الملوحي، تحقيق).

ابن هشام. (1981). *ضياء السالك إلى أوضح المسالك* (محمد عبد العزيز النجار، تحقيق).

ابن هشام. (2006). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (محمد محي الدين، تحقيق). المكتبة العصرية.
ابن هشام، ع. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، تحقيق؛ ط.6). دار الفكر.
ابن هشام، ع. (1986). *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد* (عباس مصطفى الصالحي، تحقيق؛ ط.1). دار الكتاب العربي.
ابن هشام، ع. (1383). *شرح قطر الندى وبل الصدى* (محمد محيي الدين عبد الحميد، تحقيق؛ ط.11).
ابن يعيش، ي. (2001). *شرح المفصل للزمخشري* (ط.1). دار الكتب العلمية.

References

Ibn al-Abras, ʿA. (1994). *Dīwānuhu.* Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Ibn al-Athīr, A. (1420 AH). *Al-Badīʿ fī ʿIlm al-ʿArabiyyah* (F. A. ʿAlī al-Dīn, Ed.; 1st ed.). Umm al-Qurā University.

Al-Azharī, Kh. (2000). *Sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalā al-Tawḍīḥ aw al-Taṣrīḥ bi-Maḍmūn al-Tawḍīḥ fī al-Naḥw wa-bi-Hāmishihi Ḥāshiyat Yās al-ʿAlīmī* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Aʿshā al-Kabīr, M. (1950). *Dīwān* (M. Ḥusayn, Ed.). Al-Maṭbaʿah al-Namūdhajiyyah.

Al-Ālūsī, M. (1415 AH). *Rūḥ al-Maʿānī fī Tafsīr al-Qurʾān al-ʿAẓīm wa-al-Sabʿ al-Mathānī* (ʿA. ʿAṭiyyah, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Imruʾ al-Qays. (2004). *Dīwān* (2nd ed.). Dār al-Maʿrifah.

Al-Anbārī. (1999). *Asrār al-ʿArabiyyah* (1st ed.). Maktabat Dār al-Arqam ibn Abī al-Arqam.

Al-Anbārī, A. (1407 AH). *Al-Inṣāf fī Masāʾil al-Khilāf bayna al-Naḥwiyyīn: al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn wa-Maʿahu al-Intiṣāf* (M. M. ʿAbd al-Ḥamīd, Ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

Al-Baghdādī, ʿA. (1414 AH). *Sharḥ Abiyāt Mughnī al-Labīb* (ʿA. Rabāḥ & A. Y. Daqqāq, Eds.). Dār al-Maʾmūn lil-Turāth.

Al-Baghdādī, ʿA. (1997). *Khizānat al-Adab wa-Lubb Lubāb Lisān al-ʿArab* (ʿA. M. Hārūn, Ed.; 4th ed.). Maktabat al-Khānjī.

Ibn Jinnī. (1969). *Al-Muḥtasab fī Tabyīn Wujūh Shawādh al-Qirāʾāt* (ʿA. al-Ḥ. al-Najjār et al., Eds.; 3rd ed.). Supreme Council for Islamic Affairs.

Ibn Jinnī, A. (1405 AH). *Sirr Ṣināʿat al-Iʿrāb* (Ḥ. Hindāwī, Ed.). Dār al-Qalam.

Al-Thaʿlabī, A. (2002). *Al-Kashf wa-al-Bayān ʿan Tafsīr al-Qurʾān* (Imām Abī Muḥammad ibn ʿĀshūr, Ed.; 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Jazāʾirī, J. (2003). *Aysar al-Tafāsīr li-Kalām al-ʿAlī al-Kabīr* (5th ed.). Maktabat al-ʿUlūm wa-al-Ḥikam.

Al-Jawharī, I. (n.d.). *Al-Ṣiḥāḥ: Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-ʿArabiyyah.*

Al-Jayyānī, M. (1990). *Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid* (ʿA. al-R. al-Sayyid & M. B. al-Makhtūn, Eds.; 1st ed.). Hajar for Printing, Publishing & Distribution.

Ibn Jinnī. (2010). *Mukhtār Tadhkirat Abī ʿAlī al-Fārisī wa-Tahdhībuhā* (Ḥ. A. Būʿabbās, Ed.). King Faisal Center for Research and Islamic Studies.

Ibn Jinnī, ʿA. (1987). *Al-Khaṣāʾiṣ* (M. ʿA. al-Najjār, Ed.). Egyptian General Book Organization.

Ḥājjī Khalīfah, M. (2021). *Kashf al-Ẓunūn ʿan Asāmī al-Kutub wa-al-Funūn* (I. E. Ihsanoğlu, B. ʿA. Maʿrūf, M. M. al-Zuʿbī, & M. B. al-ʿUbaydī, Eds.; 1st ed.). Al-Furqān Islamic Heritage Foundation, Centre for the Study of Islamic Manuscripts.

Ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī, A. (1976). *Al-Durar al-Kāminah fī Aʿyān al-Miʾah al-Thāminah* (2nd ed.). Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah.

Ḥasan, ʿA. (n.d.). *Al-Naḥw al-Wāfī.* Dār al-Maʿārif bi-Miṣr.

Ibn Ḥanbal, A. (1995). *Musnad al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal* (A. M. Shākir, Ed.; 1st ed.). Dār al-Ḥadīth.

Abū Ḥayyān al-Andalusī. (n.d.). *Al-Tadhyīl wa-al-Takmīl* (Ḥ. Hindāwī, Ed.). Dār al-Qalam & Kunūz Ishbīliyā.

Abū Ḥayyān, M. (1420 AH). *Al-Baḥr al-Muḥīṭ fī al-Tafsīr* (Ṣ. M. Jamīl, Ed.). Dār al-Fikr.

Abū Ḥayyān al-Andalusī. (1998). *Irti shāf al-Ḍarb min Lisān al-ʿArab* (R. ʿU. Muḥammad, Ed.). Maktabat al-Khānjī.

Al-Khaḍrāwī, A. H. (1428 AH). *Ārāʾuhu al-Naḥwiyyah wa-al-Ṣarfiyyah* (Unpublished master's thesis). Faculty of Education, Jeddah.

Al-Damāmīnī. (1403 AH). *Taʿlīq al-Farāʾid ʿalā Tashīl al-Fawāʾid* (M. ʿA. al-Mufaddā, Ed.).

Dhū al-Rummah. (1995). *Dīwān* (A. Ḥ. Basaj, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Zabīdī, M. (n.d.). *Tāj al-ʿArūs min Jawāhir al-Qāmūs*. Dār al-Hidāyah.

Al-Zajjāj, I. (1988). *Maʿānī al-Qurʾān wa-Iʿrābuhu* (ʿA. J. Shalabī, Ed.; 1st ed.). ʿĀlam al-Kutub.

Al-Zajjājī. (1979). *Al-Īḍāḥ fī ʿIlal al-Naḥw* (M. al-Mubārak, Ed.). Dār al-Nafāʾis.

Al-Zajjājī, ʿA. (1984). *Ḥurūf al-Maʿānī* (ʿA. T. al-Ḥamad, Ed.; 1st ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Zarkashī, B. (1957). *Al-Burhān fī ʿUlūm al-Qurʾān* (M. A. Ibrāhīm, Ed.; 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah.

Al-Ziriklī, Kh. (2002). *Al-Aʿlām* (5th ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.

Al-Zamakhsharī, M. (1407 AH). *Al-Kashshāf* (3rd ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Al-Sāmarāʾī, F. Ṣ. (2000). *Maʿānī al-Naḥw* (1st ed.). Dār al-Fikr.

Al-Sakhāwī, ʿA. (1995). *Safar al-Saʿādah wa-Safīr al-Ifādah* (M. al-Dālī, Ed.; 2nd ed.). Dār Ṣādir.

Ibn Abī Sulmā, Z. (2005). *Dīwān* (Ḥ. Ṭammās, Ed.; 3rd ed.). Dār al-Maʿrifah.

Al-Samīn al-Ḥalabī, A. (n.d.). *Al-Durr al-Maṣūn fī ʿUlūm al-Kitāb al-Maknūn* (A. M. al-Kharrāṭ, Ed.). Dār al-Qalam.

Sībawayh. (1991). *Al-Kitāb* (ʿA. S. Hārūn, Ed.). Al-Jīl.

Al-Sīrāfī, A. (2008). *Sharḥ Kitāb Sībawayh* (A. Ḥ. Mahdalī & ʿA. S. ʿAlī, Eds.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Suyūṭī, J. (2006). *Hamʿal-Hawāmiʿ Sharḥ Jamʿal-Jawāmiʿ* (A. Shams al-Dīn, Ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Suyūṭī, ʿA. (1966). *Sharḥ Shawāhid al-Mughnī*. Lajnat al-Turāth al-ʿArabī.

Al-Suyūṭī, ʿA. (1967). *Ḥusn al-Muḥāḍarah fī Tārīkh Miṣr wa-al-Qāhirah* (M. A. Ibrāhīm, Ed.; 1st ed.). Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabiyyah.

Al-Suyūṭī, ʿA. (1989). *Al-Iqtirāḥ fī Uṣūl al-Naḥw wa-Jadalih* (M. Fajjāl, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam.

Al-Suyūṭī, ʿA. (1990). *Al-Ashbāh wa-al-Naẓāʾir* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Suyūṭī, ʿA. (1996). *Al-Itqān fī ʿUlūm al-Qurʾān* (S. al-Mandūb, Ed.). Dār al-Fikr.

Al-Suyūṭī, ʿA. (n.d.). *Bughyat al-Wuʿāh fī Ṭabaqāt al-Lughawiyyīn wa-al-Naḥāh* (M. A. Ibrāhīm, Ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

Al-Shinqīṭī, M. (2010). *Fatḥ Rabb al-Bariyyah fī Sharḥ Naẓm al-Ājurrūmiyyah* (A. b. ʿU. al-Ḥāzimī, Sharḥ; 1st ed.). Maktabat al-Asadī.

Al-Ṣabbān, M. (1997). *Ḥāshiyat al-Ṣabbān ʿalā Sharḥ al-Ashmūnī li-Alfiyyat Ibn Mālik* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Ṣaymarī, M. (1982). *Al-Tabṣirah wa-al-Tadhkirah* (F. A. Muṣṭafā, Ed.). Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī.

Ḍayf, Sh. (n.d.). *Al-Madāris al-Naḥwiyyah*. Dār al-Maʿārif.

Al-Ṭabarī, M. (2000). *Jāmiʿ al-Bayān ʿan Taʾwīl Āy al-Qurʾān* (A. M. Shākir, Ed.; 1st ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Ṭaḥḥān, M. A., Al-Shāyijī, ʿA. Kh., & ʿUbayd, N. ʿA. (n.d.). *Muʿjam al-Muṣṭalaḥāt al-Ḥadīthiyyah*.

Ibn ʿĀdil, ʿA. (n.d.). *Tafsīr al-Lubāb*. Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

ʿAbd al-Bāqī, Ḍ. (2006). *Lughat Tamīm: Dirāsah Tārīkhiyyah Waṣfiyyah*. Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah.

Ibn al-ʿAjjāj, R. (n.d.). *Dīwān*. Dār Ibn Qutaybah.

Ibn ʿUṣfūr, ʿA. (1980). *Ḍarāʾir al-Shiʿr* (S. I. Muḥammad, Ed.; 1st ed.). Dār al-Andalus.

Al-ʿUkbarī, A. (1986). *Al-Tabyīn ʿan Madhāhib al-Naḥwiyyīn al-Baṣriyyīn wa-al-Kūfiyyīn* (ʿA. al-ʿUthaymīn, Ed.; 1st ed.). Dār al-Gharb al-Islāmī.

Al-ʿUkbarī, ʿA. (1995). *Al-Lubāb fī ʿIlal al-Bināʾ wa-al-Iʿrāb* (ʿA. al-Nabhān, Ed.; 1st ed.). Dār al-Fikr.

Al-ʿUkbarī, ʿA. (n.d.). *Al-Tibyān fī Iʿrāb al-Qurʾān* (ʿA. M. al-Bajāwī, Ed.). ʿĪsā al-Bābī al-Ḥalabī.

Ibn ʿAqīl. (1984). *Al-Musāʿid ʿalā Tashīl al-Fawāʾid* (ʿA. M. Barakāt, Ed.). Dār al-Fikr.

Ibn ʿAqīl, ʿA. (1980). *Sharḥ Ibn ʿAqīl ʿalā Alfiyyat Ibn Mālik* (20th ed.). Dār al-Turāth & Dār Miṣr lil-Ṭibāʿah.

Ibn al-ʿImād, ʿA. (1986). *Shadharāt al-Dhahab fī Akhbār man Dhahab* (M. al-Arnaʾūṭ, Ed.; 1st ed.). Dār Ibn Kathīr.

Al-ʿUmarī, ʿA. (1411 AH). *Maṣābīḥ al-Maghānī fī Ḥurūf al-Maʿānī* (Unpublished doctoral dissertation). Islamic University of Madinah, Saudi Arabia.

ʿId, M. (n.d.). *Al-Naḥw al-Muṣaffā*. Maktabat al-Shabāb.

Al-ʿAynī, M. (2010). *Al-Maqāṣid al-Naḥwiyyah fī Sharḥ Shawāhid Shurūḥ al-Alfiyyah (Sharḥ al-Shawāhid al-Kubrā)* (ʿA. M. Fākhar et al., Eds.; 1st ed.). Dār al-Salām.

Al-Fārisī, A. (1978). *Al-Masāʾil al-Ḥalabiyyāt* (Ḥ. Hindāwī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Qalam & Dār al-Manārah.

Al-Fārisī, A. (2002). *Al-Masāʾil al-ʿAskariyyāt fī al-Naḥw al-ʿArabī* (ʿA. J. al-Manṣūrī, Ed.). Al-Dār al-ʿIlmiyyah al-Dawliyyah.

Al-Farrāʾ, Y. (n.d.). *Maʿānī al-Qurʾān* (A. Y. al-Najāti et al., Eds.). Al-Dār al-Miṣriyyah.

Al-Farāhīdī, A. (n.d.). *Al-ʿAyn* (M. al-Makhzūmī & I. al-Sāmarāʾī, Eds.). Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

Al-Qurṭubī, M. (1964). *Al-Jāmiʿ li-Aḥkām al-Qurʾān* (A. al-Bardūnī & I. Aṭfīsh, Eds.; 2nd ed.). Dār al-Kutub al-Miṣriyyah.

Al-Qaysī, M. (1405 AH). *Mushkil Iʿrāb al-Qurʾān* (Ḥ. Ṣ. al-Ḍāmin, Ed.; 2nd ed.). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Qaysī, M. (2007). *Al-Kashf ʿan Wujūh al-Qirāʾāt al-Sabʿ wa-ʿIlalihā wa-Ḥujajihā* (ʿA. al-R. al-Ṭalāḥūnī, Ed.). Dār al-Ḥadīth.

Al-Kafawī, A. (1998). *Al-Kulliyyāt* (ʿA. Darwīsh & M. al-Miṣrī, Eds.). Muʾassasat al-Risālah.

Al-Mālaqī, A. (n.d.). *Raṣf al-Mabānī fī Sharḥ Ḥurūf al-Maʿānī* (A. al-Kharrāṭ, Ed.). Majmaʿ al-Lughah al-ʿArabiyyah.

Ibn Mālik. (1982). *Sharḥ al-Kāfiyah al-Shāfiyah* (ʿA. A. Huraydī, Ed.). Umm al-Qurā University.

Al-Mubarrad. (1985). *Al-Muqtaḍab* (M. ʿA. ʿUḍaymah, Ed.). Supreme Council for Islamic Affairs.

Al-Muḥāribī, ʿA. (1422 AH). *Al-Muḥarrar al-Wajīz fī Tafsīr al-Kitāb al-ʿAzīz* (ʿA. al-S. Muḥammad, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Murādī. (1992). *Al-Janā al-Dānī fī Ḥurūf al-Maʿānī* (F. al-Dīn Qabāwah & M. N. Fāḍil, Eds.).

Al-Murādī, Ḥ. (2008). *Tawḍīḥ al-Maqāṣid wa-al-Masālik bi-Sharḥ Alfiyyat Ibn Mālik* (ʿA. R. ʿA. Sulaymān, Ed.; 1st ed.). Dār al-Fikr al-ʿArabī.

Al-Makkūdī, M. (2005). *Sharḥ al-Makkūdī ʿalā al-Alfiyyah fī ʿIlmay al-Naḥw wa-al-Ṣarf* (ʿA. Ḥ. Hindāwī, Ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

Ibn Manẓūr, M. (1414 AH). *Lisān al-ʿArab* (3rd ed.). Dār Ṣādir.

Al-Maydanī, A. (n.d.). *Majmaʿ al-Amthāl* (M. M. ʿA. al-Ḥamīd, Ed.). Dār al-Maʿrifah.

Nāẓir al-Jaysh, M. (1428 AH). *Tamhīd al-Qawāʿid bi-Sharḥ Tashīl al-Fawāʾid* (ʿA. M. Fākhar et al., Eds.; 1st ed.). Dār al-Salām.

Al-Naḥḥās, A. (1421 AH). *Iʿrāb al-Qurʾān* (1st ed.). Manshūrāt Muḥammad ʿAlī Bayḍūn & Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.

Al-Harawī, ʿA. (1993). *Al-Azhiyyah fī ʿIlm al-Ḥurūf* (ʿA. al-M. al-Mallūḥī, Ed.).

Ibn Hishām. (1981). *Ḍiyāʾ al-Sālik ilā Awḍaḥ al-Masālik* (M. ʿA. al-Najjār, Ed.).

Ibn Hishām. (2006). *Awḍaḥ al-Masālik ilā Alfiyyat Ibn Mālik* (M. M. al-Dīn, Ed.). Al-Maktabah al-ʿAṣriyyah.

Ibn Hishām, ʿA. (1985). *Mughnī al-Labīb ʿan Kutub al-Aʿārīb* (M. al-Mubārak & M. ʿA. Ḥamd Allāh, Eds.; 6th ed.). Dār al-Fikr.

Ibn Hishām, ʿA. (1986). *Takhliṣ al-Shawāhid wa-Talkhīṣ al-Fawāʾid* (ʿA. M. al-Ṣāliḥī, Ed.; 1st ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

Ibn Hishām, ʿA. (1383 AH). *Sharḥ Qaṭr al-Nadā wa-Ball al-Ṣadā* (M. M. ʿA. al-Ḥamīd, Ed.; 11th ed.).

Ibn Yaʿīsh, Y. (2001). *Sharḥ al-Mufaṣṣal li-al-Zamakhsharī* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah.